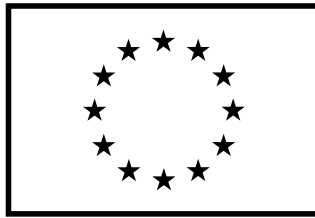




دولة فلسطين
وزارة الزراعة

استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية"

٢٠١٤-٢٠١٦



بدعم فني من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتمويل من الأتحاد الاوروبي

تقديم

في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ شعبنا والتي تتطلب منا جميعاً استنهاض وتكثيف الجهود من أجل تدعيم القرار الوطني الفلسطيني وبناء دولتنا الفلسطينية العتيدة، فإن للزراعة دوراً محورياً وأساسياً ليس كمكون اقتصادي وانتاجي فقط وإنما كعماد للصمود والتنمية ومساهم رئيسي في استدامة الدولة واستقلالها. حيث شكل مزارعوننا الصابرون الصامدون الأبطال سداً منيعاً في وجه مشاريع الاستيطان ومصادرة الأراضي من خلال محافظتهم عليها واستغلالها بشكل مستمر بالرغم مما واجهوه من قمع وحصار وتهديد.

وتشكل استراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٦ (صمود وتنمية) اسهاماً مباشراً بتحقيق أهدافنا الوطنية من أجل تعزيز الصمود بأبعاده المختلفة، وبنفس الوقت تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال البناء على ما سبق وتراكم من خبرات وتجارب والموائمة والاستجابة للأهداف الوطنية. وفي هذا السياق فقد جاءت الرؤيه المستقبلية للقطاع الزراعي انعكاساً لمتطلبات المرحلة القادمة ضمن مرتكزات وافتراضات واقعية كما وشكلت الأهداف والسياسات والبرامج القطاعية ترجمة لمتطلبات الصمود والتنمية والتي بنيت على التشخيص والتحليل العلمي للقضايا ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

ان النهج التشاركي والتشاورى الذي اعتمد في كافة المراحل اعداد الاستراتيجية قد شكل دعامة اساسية ليس فقط لصياغة الاستراتيجية ولكن كضمانة للمكيته والالتزام بها من كافة اصحاب العلاقة كونها استراتيجية قطاعية وليست مقتصرة على وزارة الزراعة فحسب.

وبهذه المناسبة فانه لا بد لي من من التعبير عن كل الفخر بمزارعيننا الأبطال وعائلاتهم الذين شكلوا وما زالوا خط الدفاع الاول عن أراضيهم. كما وأشكر كافة العاملين في القطاع العام والخاص والأهلي والدول والمؤسسات المانحة ومنظمات الامم المتحدة والأخاد الأوروبى للدعم المالى الذي قدمه لإعداد هذه الاستراتيجية. والشكر موصول بشكر خاص للاخوة أعضاء الفريق الوطنى لتحديث الاستراتيجية واللجان الفنية والى الأخ الدكتور وليد عبد ربه لمساهمتهم القيمة في اعداد الاستراتيجية. وأود أن أشكر بشكل خاص فريق منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) بقيادة الأخ الدكتور عزام صالح على الشراكة الحقيقية والدعم الفنى القيم والمتواصل لهذا الجهد الوطنى الكبير والمميز.

م. وليد عساف

وزير الزراعة

جدول المحتويات:

الفصل الأول

٤ ١. المقدمة والمنهجية

الفصل الثاني

٥ ٢. نبذة حول القطاع الزراعي

الفصل الثالث

٧ ٣. رؤية القطاع الزراعي

الفصل الرابع

٨ ٤. تحليل الواقع

٨ ٤.١. حالة القطاع

١١ ٤.٢. التقدم المحرز لتحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٣)

١٣ ٤.٣. البيئة الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي

١٥ ٤.٤. القضايا القطاعية ذات الأولوية التي يتوجب التركيز عليها خلال المرحلة القادمة

الفصل الخامس

١٦ ٥. الأولويات والأهداف الإستراتيجية

الفصل السادس

٢١ ٦. السياسات القطاعية

الفصل السابع

٢٤ ٧. برامج القطاع

٢٤ ٧.١. برنامج التنمية الزراعية

٢٩ ٧.٢. برنامج تحسين الخدمات الزراعية

٣٤ ٧.٣. البرنامج الإداري

الفصل الثامن

٣٦ ٨. توزيع الموارد

الفصل التاسع

٣٧ ٩. المتابعة والتقييم

٤٥ ملحق (أ): نماذج ملخص السياسات

٦٠ ملحق (ب): توزيع المسؤوليات

٧٥ ملحق (ج): أعضاء الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي «صمود وتنمية»

١. المقدمة والمنهجية

صمود وتنمية كلمتان تلخصان الدور والأهمية وتشكلان عنوانا للزراعة الفلسطينية خلال المرحلة القادمة حيث شكلت الزراعة عبر العصور العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني ومكونا أساسيا من تراث وتاريخ الشعب الفلسطيني، ولقد تزايدت قناعة صناع القرار بأهمية هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة وتمثل ذلك بشكل واضح في الزيادات الكبيرة في موازنة الزراعة في خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ حيث فاقت الموازنات التطويرية الفعلية الـ ٧٪ التي خصصت لها في موازنة خطة التنمية الفلسطينية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣ فقد بلغ مجموع ما خصصه المانحون للزراعة خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ حوالي مائة مليون دولار أميركي سنويا.

ما لا شك فيه أن الموارد الزراعية غير مستغلة بشكل امثل ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها مصادره او عدم القدرة على النفاذ للموارد الزراعية من ارض ومياه بسبب الاحتلال بشكل رئيسي.

وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بشكل كبير على مخرجات مراجعة إستراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١١-٢٠١٣ حيث شكلت مخرجات المراجعة وبشكل خاص الدروس المستفادة والتوصيات السياساتية مرجعية لهذا التقرير.

وستشكل الإستراتيجية الجديدة الأساس التي سيتم الاعتماد عليه عند وضع خطة التنمية الزراعية ٢٠١٤-٢٠١٦ والتي بدورها ستكون احد مكونات الخطة الوطنية لنفس الفترة. وقد اتبع في إعداد هذه الاستراتيجية الآلية والموجهات التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الإدارية كما تم الأخذ بعين الاعتبار موجهات دليل إجراءات إعداد موازنة البرامج والأداء الصادر عن وزارة المالية لكافة القطاعات بحيث يتم تحقيق التناغم والتنسيق وتفاذي التضارب والتداخل بين استراتيجيات القطاعات المختلفة.

وفي هذا السياق فقد تم تشكيل الفريق الوطني لتحديث الإستراتيجية برئاسة وزارة الزراعة وعضوية أصحاب العلاقة من الوزارة والمؤسسات والمنظمات الأخرى العاملة في المجال الزراعي (ملحق ج) بهدف توجيه ومتابعة العمل ومراجعة مسودات الإستراتيجية وتقديم المشورة والدعم الفني خلال مرحلة إعداد الإستراتيجية. هذا وقد تم مراجعتها من قبل فريق النوع الاجتماعي وذوي العلاقة لتضمين النوع الاجتماعي كما وتم تشكيل ثلاثة لجان فنية واحدة لكل برنامج للمساهمة في إعداد ومراجعة الأجزاء المختلفة للإستراتيجية ومسوداتها هذا بالإضافة إلى عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية والاجتماعات وورشات العمل مع أصحاب العلاقة في المركز والمحافظات.

وتتكون هذه الاستراتيجية من تسعة فصول هي: (١) المقدمة والمنهجية (٢) نبذة حول القطاع الزراعي (٣) رؤية القطاع الزراعي (٤) تحليل الواقع (٥) الأولويات والأهداف الإستراتيجية (٦) السياسات القطاعية (٧) برامج القطاع (٨) توزيع الموارد (٩) المتابعة والتقييم.

وتم اعداد هذه الإستراتيجية بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودعم مالي من قبل الاتحاد الاوروبي وبمشاركة فاعلة من كافة أصحاب العلاقة

الفصل الثاني

٢. نبذة حول القطاع الزراعي

الزراعة ليست نشاطا اقتصاديا ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهما رئيسا في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان. تحقيق الأمن الغذائي. توفير فرص العمل ل ١١,٥٪ من القوى العاملة^١. المساهمة بـ ٥,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي وبـ ٢١٪ من مجموع الصادرات بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والحفاظ عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى.

تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو ١,٢ مليون دونم أو ما نسبته ٢١٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة. ٩٠٪ منها في الضفة الغربية و ١٠٪ في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية ٨١٪ بينما تشكل المساحة المروية ١٩٪ من مجموع المساحة الزراعية^٢. أما مساحة المراعي فتبلغ ٢,٠٢ مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي ٦٢١ ألف دونم. كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة ٩٤ الف دونم والأراضي المصنفة حراج ٣٢٠ الف دونم. من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة ٤٨ محمية تسلمت السلطة ١٧ محمية فقط. تتركز في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار. يقع ١٢,٩٪ من الأراضي في منطقة (ج) و ١٨,٨ في منطقة (ب) و ١٨,٣ في منطقة (أ).

أما كميات المياه المستخدمة في الزراعة بلغت ١٤٦ مليون متر مكعب لعام ٢٠١١ وتشكل ٤٤٪ من إجمالي المياه المستخدمة. ٦٠ مليون متر مكعب منها يستعمل في الضفة الغربية و ٨٦ مليون متر مكعب يستعمل في قطاع غزة وتشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فتأتي مياه الري من المياه الجوفية والينابيع وتصدر إسرائيل ٨٢٪ من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية.

بلغ عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١١ (١٠٥,٢٣٨) حيازة. ٦٨,٢٪ منها نباتية. ١٠٪ حيوانية و ٢١,٨٪ حيازات مختلطة. وقد شكلت الحيازة الزراعية النسائية نسبة ٦,٧٪.

يوجد في الضفة الغربية وغزة ٧٣٢,٣٩٩ رأسا من الأغنام و ٢٤٠,١٣٦ رأسا من الماعز و ٣٩,٦٢٥ رأسا من الأبقار بالإضافة إلى ١,٥٠٦ رأسا من الإبل و ٣,٦٠٣ رأسا من الخيول. كما ويبلغ عدد الدجاج اللحم ٣٦,٥ مليون طير وعدد الدجاج البيض ١,٦ مليون طير وعدد خلايا النحل التقليدية والحديثة ٤٤,٢٧٨ خلية^٣ اما كمية الاسماك فتبلغ ٣١٨,١ طن.

يضم القطاع الزراعي مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية والأنشطة المترابطة بين بعضها بدرجات مختلفة وهي الإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من خضروات وفواكه ومحاصيل حقلية. والإنتاج الحيواني والذي يضم الأغنام والماعز والأبقار والدواجن والنحل والأسماك بالإضافة إلى الغابات والمراعي والزهور. ويعتمد القطاع على العديد من القطاعات في توفير مدخلات الإنتاج والخدمات مثل التعليم الزراعي. المشاتل. استصلاح الأراضي. شق الطرق. الأعلاف. المبيدات. الأسمدة. البذور. مياه الري. الآليات الزراعية. مؤسسات التمويل وغيرها كما وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة على الزراعة في أعمالها مثل النقل. التسويق. التصنيع. الصادرات. البيئة. السياحة والعمل وغيرها.

العديد من المؤسسات الحكومية. غير الحكومية. الأهلية والخاصة تمارس أنشطة مختلفة في الزراعة. ويمكن إيجاز مهام وصلاحيات تلك المؤسسات على النحو التالي:

١. وزارة الزراعة

تضطلع وزارة الزراعة بمهام أساسية في توجيه وإدارة القطاع الزراعي إضافة إلى مهام والإشراف والرقابة وتوفير بعض الخدمات الرئيسية. وذلك من خلال مقرها الرئيسي ومديريات ومكاتب الزراعة والبيطرة في كافة المحافظات والتجمعات الرئيسية. ويعمل في وزارة الزراعة ١٢٩٩ موظفا. منهم ٤٥٢ موظفاً في المحافظات الشمالية و ١٩٤ موظفاً في مقر الوزارة. وبلغت الموازنة الجارية للوزارة عام ٢٠١٢ حوالي ١٩,٦٣٩ مليون دولار^٤ حيث شكل بند الرواتب والأجور ٩٣٪ منها أما الموازنة التطويرية السنوية فقد بلغت ٩٩,٣ مليون دولار وتتكون من ثلاثة مصادر رئيسية هي ما يتم رصده في موازنة السلطة وما يتم تقديمه من المانحين لتمويل المشاريع أو ما يقدمونه من خلال استراتيجية الاستجابة الانسانية HRS.

٢. الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح القوى العاملة الفلسطينية/ 2012

٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح الإحصاءات الزراعية 2011/2010

٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح الإحصاءات الزراعية 2011/2010

٤ وزارة الزراعة/ 2012

إلى جانب وزارة الزراعة هناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي تلعب أدواراً أساسية في تطوير، تنظيم، وتوفير الخدمات للقطاع الزراعي وهذه تشمل:

– سلطة المياه

- تنظيم إدارة قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين وتحقيق التوزيع العادل بين القطاعات المختلفة
- تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية للدولة الفلسطينية
- معالجة المياه العادمة

– سلطة جودة البيئة

- حماية البيئة والتنوع الحيوي والغطاء النباتي الطبيعي
- إجراء التقييم البيئي والتراخيص بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة
- القيام بأنشطة التوعية والتثقيف البيئي
- المشاركة في وضع المواصفات والمقاييس ذات العلاقة بالبيئة
- اقتراح ووضع التعليمات والأشتراطات الفنية لحماية البيئة
- استقطاب التمويل للمشاريع البيئية

– وزارة الاقتصاد الوطني

- تنظيم تجارة المدخلات والمنتجات الزراعية وتشجيع المنتجات المحلية
- الإشراف على وعقد الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية
- تسجيل الشركات والأنشطة ذات العلاقة
- تشجيع الصادرات
- إعداد المواصفات والمقاييس

– وزارة الحكم المحلي

- التخطيط الإقليمي والمخططات البلدية والقروية
- الإشراف على أسواق الجملة والمسالخ

– وزارة العمل

- تسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية ووضع استراتيجيات وقوانين العمل التعاوني

العديد من المؤسسات التي تقدم بعض الخدمات للزراعة في مجالات عملها مثل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة شؤون المرأة، المحافظات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بكار، سلطة الأراضي، مؤسسة المواصفات والمقاييس، دائرة تشجيع الاستثمار.

٣. المجالس الزراعية التخصصية

من أجل تأطير كافة اصحاب العلاقة في المجالات الزراعية/ السلعية فقد تم انشاء عشرة مجالس زراعية ، كما وانه جاري العمل حالياً على اعداد قانون خاص بالاتحاد العام للمجالس الزراعية.

٤. المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والبالغ عددها حوالي ٣٥ منظمة أدواراً أساسية في التنمية الزراعية قبل وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها والخبرة الميدانية والتخصصية ومصادر البشرية. وتختلف أنشطة ومجالات العمل والتغطية الجغرافية لهذه المنظمات، علماً بان جزءاً كبيراً من تمويل الجهات المانحة قد تم من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا وشهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية والمقدر عددها بـ ١٥ منظمة ناشطة.

٥. القطاع الخاص

من السمات المميزة عن توجيه وإدارة القطاع بعكس العديد من الدول في العالم الثالث وغيرها وقد لا يكون مبالغ فيه القول أن المزارع الفلسطيني هو من أقل المزارعين في العالم الذين يتلقون دعماً مباشراً أو غير مباشر من حكوماتهم. إضافة للثمن الباهظ الذي يدفعه المزارعون جراء التشوهات والتعديلات والإجراءات الظالمة للاحتلال ويوجد في فلسطين حوالي ٢٤١ جمعية تعاونية وحوالي ٧٢٠٧ منشأة زراعية.

٦. المانحون والمؤسسات الدولية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات الدولية.

تشكل استراتيجية الاستجابة الانسانية HRS آلية أخرى لتمويل الزراعة حيث بلغ ما خصص للزراعة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) حوالي ٢٨ مليون دولار. وتشكل مجموعة عمل القطاع الزراعي آلية هامة لتنسيق جهود أصحاب العلاقة المباشرين في العمل الزراعي حيث تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية. المانحين والمنظمات والمؤسسات الدولية ويتشارك في رئاسة المجموعة كل من وزارة الزراعة واسبانيا. وجدير بالذكر أنه قد تم رصد حوالي ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٣ من قبل المانحين لتمويل مشاريع زراعية. وقدفاق ذلك الموازنة التي وردت في خطة الحكومة للزراعة والتي بلغت ١٧٨ مليون دولار.

الفصل الثالث

٣. رؤية القطاع الزراعي

تتمثل رؤية القطاع الزراعي بالهدف العام أو الهدف الأعلى الذي يسعى القطاع الزراعي لتحقيقه خلال المرحلة القادمة والذي سيشكل الإطار والأساس لمجموعة الأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تتشكل منها هذه الإستراتيجية. بناءً على معطيات القطاع الزراعي وفي ضوء نتائج مراجعة إستراتيجية القطاع الزراعي (٢٠١١-٢٠١٣) والسياسات الوطنية والكلية، فإن الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية هي:

” زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على المنافسة محلياً وخارجياً والمساهمة بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي وارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه وسيادته على موارده وصولاً الى بناء الدولة“

من أجل تحقيق ذلك فلا بد من توفير المرتكزات والمتطلبات/ الافتراضات التالية:

١. القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق
٢. معالجة آثار ونتائج التدمير والتشوهات الناجمة عن الاحتلال
٣. تكثيف الجهود للعمل في المناطق المسماة ”ج“ من أجل الحفاظ على قدرتها الانتاجية وحمايتها
٤. إيلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وتوفير الموازنات والدعم المناسب سواء من الموازنة العامة او الدول والمؤسسات المانحة
٥. التركيز على المؤسسات الزراعية وتشجيع العمل الاهلي ومؤسساته وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات. وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية
٦. زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الفصل الرابع

٤. تحليل الواقع

١.٤. حالة القطاع

الموارد الزراعية

تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو ١,٢ مليون دونم أو ما نسبته ٢١٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة. ٩٠٪ منها في الضفة الغربية و ١٠٪ في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية ٨١٪ بينما تشكل المساحة المروية ١٩٪ من مجموع المساحة الزراعية. أما مساحة المراعي فتبلغ ٢,٠٢ مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي ٦٢١ ألف دونم. كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة ٩٤ الف دونم والأراضي المصنفة حراج ٣٢٠ الف دونم. من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة ٤٨ محمية تسلمت السلطة ١٧ محمية فقط. تتركز في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار. يقع ٦٢,٩٪ من الأراضي في منطقة (ج) و ١٨,٨٪ في منطقة (ب) و ١٨,٣٪ في منطقة (أ).

أما كميات المياه المستخدمة في الزراعة بلغت ١٤٦ مليون متر مكعب لعام ٢٠١١ وتشكل ٤٤٪ من إجمالي المياه المستخدمة. ٦٠ مليون متر مكعب منها يستعمل في الضفة الغربية و ٨٦ مليون متر مكعباً يستعمل في قطاع غزة وتشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فتأتي مياه الري من المياه الجوفية والينابيع وتصادر إسرائيل ٨٢٪ من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية. ويشير تقرير البنك الدولي ٢٠٠٩ حول المصادر المائية الفلسطينية إلى أن رفع قيود الاحتلال وتوفير المياه الإضافية للزراعة سيؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪ وسوف يوفر حوالي ١١٠ ألف فرصة عمل إضافية.

الأراضي الفلسطينية غنية بالتنوع الحيوي الزراعي وذات بيئات زراعية ومناخية متعددة تمكنها من إنتاج محاصيل عدة في أوقات مختلفة من السنة. وكغيرها من دول العالم والمنطقة فقد بدأت الأراضي الفلسطينية بالتأثر بظاهرة التغير المناخي واتضح ذلك من خلال زيادة وتيرة وتكرار سنوات الجفاف والصقيع والفيضانات.

بلغ عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١١ (١٠٥,٢٣٨) حيازة. ٦٨,٢٪ منها نباتية. ١٠٪ حيوانية و ٢١,٨٪ حيازات مختلطة. وقد شكلت الحيازة الزراعية النسائية نسبة ٦,٧٪.

يوجد في الضفة الغربية وغزة ٧٣٢,٣٩٩ رأساً من الأغنام و ٢٤٠,١٣٦ رأساً من الماعز و ٣٩,٦٢٥ رأساً من الأبقار بالإضافة إلى ١,٥٠٦ رأساً من الإبل و ٣,٦٠٣ رأساً من الخيول. كما ويبلغ عدد الدجاج اللحم ٣٦,٥ مليون طير وعدد الدجاج البيض ١,٦ مليون طير وعدد خلايا النحل التقليدية والحديثة ٤٤,٢٧٨ خلية. أما كمية الأسماك فتبلغ ٣١٨,١ طن^٧.

أهم المعوقات والتحديات والقضايا ذات العلاقة بالموارد الزراعية

- الاحتلال الإسرائيلي وما نجم عنه من تدمير وتشويه ومصادرة واستيطان وجدار عزل وحد من حرية الحركة
- تدني حالة وكفاءة استخدام الموارد الزراعية والضخ الجائر للمياه الجوفية والاعتداءات على الأراضي الزراعية وتحويل استعمالها للأغراض غير الزراعية
- تداخل وتضارب الصلاحيات وضعف الإطار المؤسسي وعدم اكتمال الإطار القانوني وضعف تطبيق القوانين والتشريعات
- تدهور حالة المراعي والغابات والمحميات الطبيعية والتنوع الحيوي وضعف آليات التعامل مع الكوارث ومظاهر وأثار التغير المناخي وتدهور الأراضي والتصحر

الإنتاج الزراعي

يساهم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر عن طريق توفير الغذاء والدخل والعمل للمزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين. مما يؤدي بالتالي إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين. حيث يحقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من معظم الخضار. الزيتون. زيت الزيتون. لحوم الدواجن والبيض. والعسل. والعب والتمين وبالمقابل يسجل عجزاً في المنتجات الزراعية الأخرى ويعتبر مقيداً بالموسمية ومحدودية المصادر المائية المتاحة هذا مع العلم بان معظم مدخلات ومستلزمات الإنتاج مستوردة ومحكومة بالسوق الإسرائيلية ومرتبطة بمحددات الاحتلال من حيث النوعيات وخاصة الأسمدة الكيماوية.

بالنسبة للإنتاج النباتي لعام ٢٠١١ فقد بلغ إنتاج اشجار الفاكهة ١٢٤ الف طن وإنتاج الخضراوات ٢٨٠ الف طن وإنتاج المحاصيل الحقلية ٤٤ الف طن. أم بالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية فبلغ إنتاج اللحوم حوالي ٩٥ الف طن وإنتاج الحليب حوالي ١٩٤ الف طن كما وبلغ إنتاج البيض ٣٩٠ مليون بيضة وبلغت كمية العسل ٢١٦ طن^٨. وبلغت قيمة الانتاج الزراعي ١,٢٩٥ مليار دولار. والقيمة المضافة

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح الإحصاءات الزراعية 2011/2010

٦ سلطة المياه الفلسطينية/2012

٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح الإحصاءات الزراعية 2011/2010

٨ وزارة الزراعة/دائرة الإحصاءات الزراعية 2012/2011

أما بالنسبة للمساحات المزروعة فإنها تشهد تذبذباً من سنة إلى أخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار. وهذا يؤثر على كميات الإنتاج النباتي وبشكل خاص الزيتون والمحاصيل التي قد يصل إنتاجها في السنوات الجيدة خمسة أضعاف السنوات الرديئة وكذا الحال بالنسبة لأعداد وإنتاج الثروة الحيوانية والتي تعتمد بشكل أساسي على أسعار الأعلاف والأمطار وبشكل خاص الأغنام والماعز.

أهم المعوقات والتحديات والقضايا ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي

- التشوهات الناجمة عن الاحتلال وبشكل خاص حديد مساحة الصيد البحرية، الإغلاقات الدائمة، الإغراق، تهجير وترهيب البدو والصيادين، الحد من حركة السلع والأفراد، منع إدخال السلالات الحيوانية والبذور والأشتال من الخارج.
- الاعتماد على الاستيراد في توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج والتكاليف الإضافية التي يتقاضاها الوسطاء الإسرائيليين حيث إن معظمها يمر من خلالهم ويظهر ذلك بشكل جلي في حالة الإنتاج الحيواني حيث تشكل كلفة مستلزمات الإنتاج ١٣٪ من قيمة الإنتاج الحيواني.
- تدني الإنتاجية وبشكل خاص بالنسبة للأغنام والماعز والمحاصيل البعلية ويرجع ذلك بشكل أساسي لضعف الخدمات المقدمة والتمويل والإدارة المزرعية وأنشطة ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المستوطنة والعبارة.
- الموسمية، كون معظم المزارعين تعتمد على مياه الأمطار وبالتالي ينحصر معظم الإنتاج الزراعي النباتي بعدد محدد من الأشهر وكونه لا يوجد بنية تحتية لتخزين الفائض مما يؤدي إلى اختناقات تسويقية في فترة الإنتاج وقلة الأسعار وتدني ربحية المزارعين وبالمقابل ارتفاع الأسعار بشكل حاد في فترات تدني الإنتاج أو قلة توفره في السوق، مما يجعل السوق الفلسطيني غير مستقر من حيث العرض والطلب وتوفر المنتجات الزراعية خلال العام بشكل متوازن. هذا يفتح المجال أمام الاحتلال ليعبث في هذه السوق بناء على رغباته ومخططاته الاحتلالية. فتارة يغدق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية المنافسة للمنتج الفلسطيني وتارة أخرى يتحكم بأسعار المنتجات المحدودة أو غير المتواجدة.

الخدمات الزراعية

يشكل توفير الخدمات الزراعية الملائمة أحد أهم العوامل المؤثرة على تنافسية المنتج الزراعي وبشكل خاص في الظروف التي تسود الأراضي الفلسطينية من حيث ضعف هذه الخدمات من جهة بالإضافة إلى التشوهات الناجمة عن الاحتلال وغياب أي دعم حقيقي للمنتجات أو الصادرات الزراعية والتي تشكل مجموعها عوامل طاردة للاستثمار في الزراعة وتضعف التنافسية والربحية الزراعية، وفيما يلي استعراضاً لأوضاع الخدمات الزراعية:

١. البحوث الزراعية

والتي يقوم بها المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية والمحطات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بالإضافة إلى ما تقوم به كليات الزراعة الأربعة في كل من جامعة النجاح والحليل والأزهر وفلسطين التقنية وكلية الطب البيطري في جامعة النجاح وبعض المنظمات غير الحكومية البحثية.

٢. التعليم الزراعي

بالإضافة إلى التعليم الجامعي الذي تقوم به الكليات الأربعة المذكورة سابقاً ونظام التعليم عن بعد الذي تقدمه جامعة القدس المفتوحة، يوجد مدرستان ثانويتان زراعتان هما مدرسة بيت حانون الزراعية في غزة ومدرسة العروب الزراعية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى شهادة البكالوريوس فان كليات الزراعة الأربعة تمنح شهادة الماجستير في بعض التخصصات.

٣. الإرشاد الزراعي والتدريب

تتقاسم مهمة تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب بشكل أساسي من خلال وزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتم تقديم خدمات الإرشاد الرسمي عن طريق المرشدين المتواجدين في مديريات الزراعة في المحافظات أو في الوحدات الإرشادية. أما أنشطة التدريب فتقوم بها كافة المؤسسات الزراعية وتشمل الأنشطة المزارعين والمرشدين والأطباء البيطريين وأصحاب العلاقة الآخرين في القطاع الزراعي.

٤. الخدمات البيطرية

تساهم الخدمات البيطرية المقدمة في الحفاظ على الصحة العامة وصحة الحيوان على السواء من خلال رصد الأمراض الوبائية والمشاركة ووضع برامج التصدي والإنذار المبكر لها، إضافة إلى حملات وبرامج التحصينات التي تقوم بها، كما تعمل على التأكد من سلامة المنتج من أصل حيواني وصلاحيته للاستهلاك الآدمي، إضافة إلى مراقبة الأدوية والتأكد من سلامتها سواء في طرق استخدامها أو فعاليتها.

٥. وقاية النبات

تلعب خدمات وقاية النبات دوراً حيوياً في حماية الإنتاج الزراعي النباتي وذلك من خلال تنفيذ اللوائح وتدابير الصحة النباتية التي تحول دون دخول وانتشار الآفات الزراعية إلى البلد، كما توفر هذه الخدمات كافة متطلبات التجارة الدولية والاتفاقيات ذات العلاقة بوقاية النبات والحجر الزراعي. كما أن وزارة الزراعة هي الجهة المختصة بتسجيل ورقابة وتنظيم كافة عمليات جارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن، وتقوم وزارة الزراعة أيضاً بدور أساسي في تحديد الاستخدام الآمن للمبيدات والكيماويات وترشيد استعمالها وما لها من آثار مباشرة على الزراعة والبيئة وسلامة الغذاء. هذا ويقوم القطاع الخاص ببعض النشاطات الإرشادية في هذا المجال والتي تركز على الجوانب التسويقية منها.

٦. التمويل الزراعي والريفي
يقدر الطلب سنويا على القروض الزراعية بحوالي ٢٠٠ مليون دولار بينما يقدر المتاح منها بحوالي ٣٠٪ فقط حيث إن نسبة كبيرة من التمويل الزراعي تأتي خلال التجار والوسطاء والاقتراض من الأقارب والمعارف.
٧. التأمين الزراعي
نظراً لعوامل المخاطرة واللايقين العالية في العمل الزراعي. فإن أنشطة التأمين الزراعي تصطدم بالعديد من المشاكل والمعوقات وأهمها ارتفاع كلفتها والتي تجعلها غير مجدية للمزارعين ضمن المعطيات والأسس التجارية البحتة. ويتم حالياً اعداد نظام للتأمين الزراعي ينبثق عن قانون درء الخاطر والتأمينات الزراعية.
٨. التسويق الزراعي وخدمات ما بعد الحصاد
بالرغم من التركيز والأولوية المقدمة التي أولتها السياسات والخطط المتعاقبة لهذا الموضوع. إلا انه عملياً لا يزال اقل بكثير من المستوى المطلوب ويرجع ذلك بسبب رئيسي إلى الاحتلال الإسرائيلي والآثار الناجمة عنه.

أهم المعوقات والتحديات والقضايا ذات العلاقة بالخدمات الزراعية:

- المعوقات ذات العلاقة بالاحتلال مثل الحد من حرية الحركة وعدم السيطرة على المعابر والحدود ومحدودية الوصول إلى الأراضي والمصادر المائية
- ضعف مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين وضعف البنية التحتية اللازمة وكذلك ضعف البحث العلمي التطبيقي والإرشاد والربط بينها من أجل تطوير أداء هذا القطاع وكذلك ضعف حوافز تشجيع الاستثمار
- الحاجة إلى بناء القدرات البشرية المؤهلة خاصة في مجال الإرشاد وتوصيل المعرفة المناسبة للمزارع والمتابعة الميدانية
- ضعف التنسيق بين المؤسسات والتضارب والتداخل في المهام والأدوار وضعف أنشطة التدريب والتأهيل

الإطار المؤسسي

يتميز القطاع الزراعي كونه قطاعاً متعدد المعارف والتخصصات بالإضافة إلى تعدد المؤسسات العاملة في المجال الزراعي وفيما يلي عرضاً لواقع المؤسسات ذات العلاقة بالعمل الزراعي:

١. منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية

إن لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية الدور المحوري في تشكيل السياق الذي يمكن من خلاله حدوث النمو والتنمية الزراعية. سواء كان ذلك من حيث إدارة المفاوضات وإصدار التشريعات وتخصيص الموازنات وإعداد السياسات والخطط الكلية والقطاعية وأنشطة التطوير والإصلاح المؤسسي بالإضافة إلى إدارة المساعدات الخارجية وتوجيه المانحين لدعم هذا القطاع.

٢. وزارة الزراعة

تضطلع وزارة الزراعة بمهام أساسية في توجيه وإدارة القطاع الزراعي إضافة إلى مهام والإشراف والرقابة وتوفير بعض الخدمات الرئيسية. وذلك من خلال مقرها الرئيسي ومديريات ومكاتب الزراعة والبيطرة في كافة المحافظات والتجمعات الرئيسية. ويعمل في وزارة الزراعة ١٢٩٩ موظفاً. منهم ٤٥٢ موظفاً في المحافظات الشمالية و١٩٤ موظفاً في مقر الوزارة. وبلغت الموازنة الجارية للوزارة عام ٢٠١٢ حوالي ١٩,٦٣٩ مليون دولاراً^١ حيث تشكل بند الرواتب والأجور ٩٣٪ منها أما الموازنة التطويرية السنوية فقد بلغت ٩٩,٣ مليون دولار وتكون من ثلاثة مصادر رئيسية هي ما يتم رصده في موازنة السلطة وما يتم تقديمه من المانحين لتمويل المشاريع أو ما يقدمونه من خلال استراتيجية الاستجابة الانسانية HRS .

٣. الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى

إلى جانب وزارة الزراعة هناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي تلعب أدواراً أساسية في تطوير. تنظيم. وتوفير الخدمات للقطاع الزراعي وهذه تشمل سلطة المياه. سلطة جودة البيئة. وزارة الاقتصاد الوطني. وزارة الحكم المحلي. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. وزارة المالية. وزارة الصحة. وزارة العمل. وزارة الشؤون الاجتماعية. وزارة الداخلية. وزارة شؤون المرأة. المحافظات. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بكار. سلطة الأراضي. مؤسسة المواصفات والمقاييس. دائرة تشجيع الاستثمار. وتمارس تلك المؤسسات أنشطتها من خلال مقراتها الرئيسية في مدينة رام الله وفروعها ومديرياتها المنتشرة في كافة الأراضي الفلسطينية حيث يوجد لمعظمها تمثيل في المحافظات والمدن الرئيسية.

٤. المجالس الزراعية التخصصية

استناداً إلى المادة الأولى من قانون الزراعة المعدل رقم (١١) لسنة (٢٠٠٥) فقد تم إنشاء عشرة مجالس زراعية سلعية بموجب أنظمة خاصة كمؤسسات شبه حكومية. وهذه المجالس توظف كافة أصحاب العلاقة بالسلع المذكورة. والعمل جار حالياً على اعداد وثائق الاتحاد العام للمجالس الزراعية بهدف تنظيم عمل المجالس.

٥. المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والبالغ عددها حوالي ٣٥ منظمة أدواراً أساسية في التنمية الزراعية

قبل وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها وبخبرتها الطويلة التي تمكنها من التعامل مع المتغيرات وهي تلعب دوراً تكاملياً مع وزارة الزراعة. وتختلف أنشطة ومجالات العمل والتغطية الجغرافية لهذه المنظمات. علماً بأن جزءاً كبيراً من تمويل الجهات المانحة قد تم من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا وشهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية والمقدر عددها بـ 15 منظمة.

٦. القطاع الخاص

من السمات المميزة عن توجيه وإدارة القطاع بعكس العديد من الدول في العالم الثلاث وغيرها وقد لا يكون مبالغ فيه القول أن المزارع الفلسطيني هو من أقل المزارعين في العالم الذين يتلقون دعماً مباشراً أو غير مباشر من حكوماتهم. إضافة للثمن الباهظ الذي يدفعه المزارعون جراء التشوهات والإجراءات الظالمة للاحتلال ويوجد في فلسطين حوالي ٢٤١ جمعية تعاونية وحوالي ٧٢٠٧ منشأة زراعية.

٧. المانحون والمؤسسات الدولية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق مؤسسات السلطة أو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات الدولية.

تشكل استراتيجية الاستجابة الانسانية HRS آلية أخرى لتمويل الزراعة حيث بلغ ما خصص للزراعة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) حوالي ٢٨ مليون دولار. وتشكل مجموعة عمل القطاع الزراعي آلية هامة لتنسيق جهود أصحاب العلاقة المباشرين في العمل الزراعي حيث تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية، المانحين والمنظمات والمؤسسات الدولية ويتشارك في رئاسة المجموعة كل من وزارة الزراعة واسبانيا.

هذا وقد تم تخصيص حوالي ٧٪ من مجموع موازنة الخطة الحكومية لفترة ٢٠١١-٢٠١٣ للزراعة، إلا أن ما تم تخصيصه منا لدول المانحة قد فاق ذلك بكثير ووصل حوالي ٣٠٠ مليون دولار. ولكن أوجه وكفاءة استعمال تلك الموارد كقيمة محدودة وبحاجة إلى مزيد من المراجعة والتقييم والتنسيق.

الإطار القانوني

يشكل قانون الزراعة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٥ بالإضافة إلى (١٤) نظاماً الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم العمل في الزراعة لغاية ٢٠١١ وقد تم إصدار أربعة أنظمة جديدة وقانون خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) وهي نظام مبيدات الآفات الزراعية ونظام منع تهريب المنتجات النباتية ونظام الأعلاف ونظام ترقيم وتسجيل الحيوانات وقانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. وتبقى الحاجة ماسة لإعداد العديد من الأنظمة والتعليمات لاستكمال الإطار القانوني. وغني عن القول إن إنفاذ التشريعات لا يقل أهمية عن إصدارها. ومن القوانين والأنظمة التي عرضت على مجلس الوزراء وهي قيد الإقرار: نظام المستحضرات البيطرية، ونظام المسالخ وتعديل قانون الزراعة، وتعديل بعض الأنظمة المقررة ومنها (نظام الحجر الزراعي، نظام مزارع الدواجن...)، وقانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية وقانون مؤسسة الاقراض الزراعي. وهناك مجموعة من الأنظمة قيد الإعداد أو التعديل خلال ٢٠١٣ وهي:

- نظام أسواق المواشي والدواجن
- نظام المحصبات الزراعية
- نظام السلامة الحيوية

هناك مجموعة من القوانين ذات العلاقة المباشرة بالزراعة صدر معظمها بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

دور وأهمية الزراعة

الزراعة ليست نشاطاً اقتصادياً ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهماً رئيساً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان. تحقيق الأمن الغذائي، توفير فرص العمل لـ ١١,٥٪ من القوى العاملة والتي تشكل النساء ٢٣,٧٪ منها^{١١}. المساهمة بـ ٥,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي و٢١٪ من مجموع الصادرات^{١٢} بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والحفاظ عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى.

٢.٤. التقدم المحرز لتحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٣)

فيما يلي استعراضاً ملخصاً للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الإستراتيجية السابقة (الرؤية المشتركة ٢٠١١-٢٠١٣).

المؤشر الأول: زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٥٪ بنهاية عام ٢٠١٣

لقد تحسنت حالة الامن الغذائي من (٣١٪) الى (٣٣٪) الى (٣٧٪) خلال السنوات (٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١) أي أنها قد زادت في ٢٠١١

١١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مسح القوى العاملة الفلسطينية/ 2012

١٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ فلسطين في أرقام/ 2011

بنسبة (19٪) عن عام 2009 وبنسبة (12٪) عن 2013. أما نسبة انعدام الامن الغذائي فقد تراجعت من (36٪) الى (33٪) الى (27٪) خلال نفس الاعوام. أما نسبة الاسر الامنة غذائيا بشكل هامشي فكانت (22٪). والاسر المعرضة لانعدام الامن الغذائي فكانت (14٪) في عام 2011. أما بالنسبة لمساهمة الإنتاج الزراعي في الاكتفاء الذاتي فانه من غير الممكن احتسابها حاليا حيث أن أرقام الإنتاج الزراعي للعامين الماضيين لم تنشر بعد بالإضافة إلى أن معادلة احتساب نسبة الاكتفاء للسلع المختلفة غير محددة.

المؤشر الثاني: تحسين القيمة المضافة للقطاع الزراعي بحيث تصل إلى مليار دولار بنهاية عام 2013

إن الرقم المذكور بالمؤشر وقد يكون قصد فيه قيمة الانتاج الزراعي والتي بلغت (896) مليون دولار عام 2010 وارتفعت الى (1,295) مليار دولار عام 2011 (بالأسعار الجارية)¹⁴.

أما القيمة المضافة للزراعة خلال الأعوام (2009 و 2010 و 2011 و 2012) فقد بلغت (293) و (315) و (381) و (333) مليون دولار على التوالي وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2004 و جدير بالذكر إن القيمة المضافة للزراعة في قطاع غزة قد ارتفعت من (1,6٪) عام 2010 إلى (8,3٪) عام 2011 بينما ارتفعت من (4,5٪) عام 2010 إلى (5,1٪) عام 2011 في الضفة الغربية.

المؤشر الثالث: توفير 50 ألف فرصة عمل في القطاع الزراعي

لقد بلغ عدد العاملين في الزراعة عام 2010 حوالي (80) ألف عامل وهذا شكل (11,8٪) من مجموع القوى العاملة. وبلغ في عام 2011 حوالي (90) ألف عامل أو (11,9٪) من مجموع القوى العاملة. أما في عام 2012 فقد بلغ عدد العاملين في الزراعة حوالي (89) ألف عامل أو (11,4٪) من مجموع القوى العاملة. بالرغم من انه لم يتم تحديد مؤشر محدد لعدد فرص العمل المستهدفة خلال الأعوام (2011 و 2012) ولكن الزيادة في فرص العمل عام 2011 وعام 2012 تعتبر محدودة مقارنة بما هو مستهدف خلال السنوات الثلاث. في الواقع فان نسبة الزيادة في العمالة الزراعية عام 2011 قد بلغت (12,5٪) وهي تقريبا تساوي نفس نسبة الزيادة الكلية في العمالة لكافة القطاعات والتي ازدادت من (175) ألف عام 2010 إلى (755) ألف عام 2011. أما في عام 2012 انخفضت أعداد العمالة الزراعية حوالي (1٪) كما ان نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية قد انخفضت من (11,9٪) الى (11,4٪)¹⁵.

المؤشر الرابع: زيادة قيمة الصادرات الزراعية لتصل إلى (60) مليون دولار بنهاية عام 2013

بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2010 من أغذية وحيوانات حية وزيتون ودهون وشموع حيوانية ونباتية (95) مليون دولار حيث بلغت قيمة صادرات البند الاول (أغذية وحيوانات حية) (79) مليون دولار بالإضافة الى صادرات البند الخامس (زيتون ودهون وشموع حيوانية ونباتية) بقيمة (16) مليون دولار. أما في عام 2011 فقد ازدادت صادرات البند الاول لتصبح (105) مليون دولار. وإذا اضيف إليها صادرات البند الخامس بقيمة (20) مليون دولار تصبح (125) مليون دولار¹⁶.

المؤشر الخامس: استكمال إصدار وتعديل التشريعات الزراعية (إصدار قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وإصدار (11) نظاما زراعيًا)

لقد تم إقرار ثلاثة أنظمة جديدة خلال (2011-2012) تتضمن الخطة التشريعية لعام 2013 تعديل قانون الزراعة وبعض الأنظمة بالإضافة إلى إصدار قانونين وخمسة أنظمة جديدة.

المؤشر السادس: إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الزراعة. المركز الوطني للبحوث الزراعية وإنشاء المجالس الإشرافية والسلعية

لقد تم إعداد وإقرار هيكلة الوزارة والمركز الوطني للبحوث الزراعية في عام 2011 كما وان مشروع قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية في طريقه إلى الاعتماد والصدور.

الشكل (1): نسبة الزيادة في مؤشرات الإستراتيجية



١٣ المسح الاقتصادي والاجتماعي للأمن الغذائي (2012) (SEFSec). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. برنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

١٤ تقرير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية 2012/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

١٥ تقرير مسح القوى العاملة لعام 2012/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

١٦ إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب ابواب التصنيف الدولي الموحد خلال الفترة 1996-2011 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

٣.٤. البيئة الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي

لا بد من تحديد دقيق للبيئة الداخلية (نقاط القوة ونقاط الضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والمهددات) التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي بحيث يتم تعظيم الفائدة من نقاط القوة والفرص وتفاذي أو التقليل ما أمكن من الآثار السلبية من نقاط الضعف والمهددات والإشكاليات والثغرات الموجودة داخل القطاع الزراعي أو خارجه وذات تأثير مباشر أو غير مباشر عليه ويحتوي الجدول (١) أدناه تشخيصاً لتلك العوامل:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تعدد وتنوع المناخات الملائمة للزراعات المختلفة	- الضعف والنقص الشديد في البنية التحتية والقدرات الضرورية للنهوض في القطاع الزراعي بشكل استراتيجي وفعال بما يشمل تلك الخاصة بالطرق الزراعية واستصلاح الأراضي وكذلك المصادر المائية
- المزارعون مهرة وملتزمون بالعمل الزراعي	- الضعف والنقص الشديد في البنية التحتية وكذلك القدرات الضرورية لتحسين وصول المزارعين للأسواق المحلية والخارجية
- وجود مؤسسات زراعية عامة تم إنشاؤها بشكل جيد نسبياً مع تغطية جغرافية على نطاق واسع	- تذبذب وقلة الإنتاجية والربحية المتأتية من العمل الزراعي وضعف كفاءة استخدام الموارد والمدخلات هشاشة وسرعة تأثر الزراعة بالتغيرات المناخية وتقلب الأسعار
- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نشطة	- ضعف الأداء وعدم ملاءمة الهيكليات والأعداد والمهام وضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع الزراعي
- إجراء التعداد الزراعي وتوفير قاعدة بيانات موثوقة	- ارتفاع الهوامش الربحية للتجار وخاصة الإسرائيليين
- توفر نسبة من الموظفين المؤهلين ولديهم القدرة على التطور	- ضعف الكفاءات والقدرات في مجال السياسات، تقييم أثرها، التخطيط، والمتابعة والتقييم
- قانون الزراعة والأنظمة الزراعية حديثة وشاملة	- عدم وجود مظلة وطنية للتخطيط والإشراف الشامل للقطاع الزراعي وضعف المشاركة في صنع القرار
- توفر الهياكل الأساسية والبنى التحتية مثل الجامعات، كليات المجتمع، مراكز التدريب، مراكز البحوث	- ضعف أنظمة تقديم الخدمات وتوفير مدخلات الإنتاج
- إصدار تقارير عن جهات دولية تركز على أهمية تنمية الزراعة مثل تقرير البنك الدولي	- ضعف إدراك أهمية النهج المبادر في التخطيط والإدارة
- خبرة جيدة في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات	- ضعف نظام التعليم الزراعي
- الوعي بأهمية التعامل مع المستجدات والمتغيرات مثل المنتجات المعدلة وراثياً (GMO's) والتغير المناخي	- ضعف أنشطة ووسائل دعم الابداع والتميز لدى المزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين
- العلاقة التكاملية والتعاون الايجابي بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي في المجال الزراعي	

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - ردود الفعل الإسرائيلية الهادفة إلى إفشال خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وتدهور الوضع الأمني والسياسي - استمرار الفصل بين الضفة الغربية وغزة - استمرار مصادرة الأراضي والمياه. وجود الجدار والمستوطنات الإسرائيلية. وتقسيم الأراضي - تواضع الميزانية المخصصة للزراعة - عدم وجود خطط وأنظمة لاستخدام الأراضي - إغراق السوق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات وتقييد حركة الأفراد والخدمات والتجارة - ارتفاع تكاليف المدخلات - زيادة وتكرار سنوات الجفاف 	<ul style="list-style-type: none"> - تركيز العمل في المناطق المسماة "ج" - زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم وفي أوساط مجتمع المانحين لأهمية دعم التنمية الزراعية - دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية للدول العربية معفاة من الرسوم الجمركية - التعاطف والدعم للفلسطينيين والدولة الفلسطينية ودعم إنتاج الأراضي المقدسة في الأسواق الخارجية - الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الامم المتحدة - الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات العربية والدولية. - إمكانات السياحة الزراعية - ثورات الربيع العربي والتي أكدتها أهمية معالجة قضايا الأمن الغذائي. والفقر والبطالة وتأثيرها على القضايا السياسية والاجتماعية. حيث أن للزراعة دوراً أساسياً في التأثير ايجابياً عليها - توقيع اتفاقية تسهيل التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين

٤.٤. القضايا القطاعية ذات الأولوية التي يتوجب التركيز عليها خلال المرحلة القادمة

في ضوء التحليل السابق والدروس المستفادة ولتعظيم الفائدة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اخذين بعين الاعتبار السقف الزمني المحدد ٢٠١٤-٢٠١٦ يقترح التركيز على الأولويات التالية خلال تنفيذ الإستراتيجية القادمة:

١. تحقيق الإدارة الكفؤة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وبشكل خاص في المناطق المسماة "ج" وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- إعداد وتنفيذ خطة تنمية زراعية وريفية متكاملة للمناطق المسماة "ج"
- تحسين إدارة الطلب والعرض من الميزانية المائية الزراعية الجوفية والسطحية واستخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة. وتطوير طرق واليات الحصاد والتخزين المائي
- استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية وبشكل خاص في المناطق الجبلية وفي المناطق المسماة "ج"
- استمرار العمل بالبرنامج الوطني لتخصير فلسطين والحرص على متابعة ورعاية الاشجار التي تزرع
- تطوير وتأهيل أراضي الحراج والمراعي والإدارة المستدامة للتنوع الحيوي الزراعي
- السعي للحد من تفتت الاراضي الزراعية

٢. تحسين إنتاجية وتنافسية المحاصيل والسلع الزراعية وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- دعم وتطوير خدمات البحث والإرشاد الزراعي ونقل وتوطين التكنولوجيا المناسبة وتطوير آليات وبرامج الوقاية والخدمات البيطرية. وتشجيع المزارعين المبدعين والمتميزين. وتشجيع الممارسات البيئية السليمة
- تكثيف وتنوع الأماط الزراعية المتبعة وتشجيع المزروعات التصديرية والإحلالية. ولكن ليس على حساب المحاصيل الرئيسية. وتشجيع الزراعات العمرانية
- تحسين نوعية وجودة وتنافسية المنتج المحلي
- توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر
- ترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وحمايتها والاستفادة من التجارة العادلة
- إنشاء الشركة الوطنية للتسويق الزراعي على أن تكون جسما مساندا وليس منافسا
- تحفيز تأطير صغار المزارعين في جمعيات وتعاونيات زراعية ترفع من القيمة التسويقية والربحية لمنتجاتهم (النباتية والحيوانية)
- تطوير قطاع الزيتون
- تطوير قطاع المحترات الصغيرة
- تطوير قطاع الصيد والاستزراع السمكي
- تطوير قطاع النحل

٣. تطوير وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للمزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- إنشاء مؤسسة (بنك) للإقراض والتمويل الزراعي ولكافة شرائح المزارعين
- إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية
- دعم المزارعين المتضررين من إجراءات الاحتلال قانونيا وماليا
- دعم المجالس الزراعية التخصصية

٤. تطوير القدرات المؤسسية والبشرية الزراعية وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- استكمال وتحديث الإطار القانوني الناظم للعمل الزراعي
- تحسين أداء وكفاءة المؤسسات الزراعية
- تطوير القدرات البشرية للعاملين بالزراعة

الفصل الخامس

5. الأولويات والأهداف الإستراتيجية

في ظل الرؤية المعتمدة وفي ضوء نتائج مراجعة إستراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١١-٢٠١٣ فقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية الأربعة التالية للفترة^{١٧} ٢٠١٤-٢٠١٦ والتي تعكس أولويات القطاع الزراعي ويجدر التنويه هنا أن ترتيب الهدف لا يعكس بالضرورة أفضليته على الأهداف الأخرى أو نسبة الموازنات التي ستخصص له.

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

شكل الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة نقطة حول أساسية في تاريخ القضية الفلسطينية وبشكل خاص ما يتعلق بالأراضي المحتلة. حيث أصبحت أراض لدولة محتلة مما يوفر فرصا كبيرة وكذلك يشكل تحديا سياسيا واقتصاديا وتنمويا لدولة الفلسطينية.

ما لاشك فيه أن للزراعة دورا رئيسيا في تمكين دولة فلسطين من استغلال تلك الفرص ومواجهة تلك التحديات. ويتطلب ذلك تعزيز صمود المزارعين والمزارعات بأراضيهم وتحويل الزراعة إلى نشاط مستدام. يوفر دخلا وربحا معقولا ويمكن المزارعين (بكافة شرائحهم) من التغلب على الآثار السلبية للممارسات والتشوهات الإسرائيلية ويثبتهم في أراضيهم ويساعدهم على تطوير زراعاتهم ودخلهم ومستواهم المعيشي.

بنفس الوقت فان تدعيم مقومات قيام الدولة يعتبر أولوية وبشكل خاص ما يتعلق منها بتطوير البنى التحتية والخدمات والرقابة على الحدود والمعايير والمشاركة الفاعلة للزراعة في الاتفاقيات والفعاليات على المستوى الإقليمي والدولي. الامر الذي سينعكس إيجابا في الحصول على الحماية الدولية والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في المصادر الطبيعية ويرتقي بمستوى الاداء القطاعي في فلسطين.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام

إن إدارة الأراضي والمياه تشكل تحديا كبيرا للمزارعين والمزارعات الفلسطينيين وذلك بسبب الاحتلال وسيطرته على قسم كبير من المصادر الطبيعية الفلسطينية (الماء والأرض) والتشوهات التي يفرضها وبشكل خاص مصادرة الأراضي والمياه أو/ والحد من الوصول الى الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية. إن هذا الوضع يتطلب تحسين وزيادة كفاءة استخدام تلك الموارد عن طريق إضافة موارد مائية وأرضية جديدة وكذلك استغلال تلك الموارد بما يعظم العائد عليها بالإضافة إلى تحسين إدارة الطلب على المياه والتوسع العمودي في استعمال الموارد.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي قد تحسنت

بالرغم من الدور الرئيسي للزراعة الفلسطينية في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني والأسري. فان إمكانات زيادة وتحسين ذلك الدور تعتبر كبيرة وذلك من خلال التوسع الأفقي بإضافة أراضي جديدة للأراضي المستغلة أو من خلال استخدام التقنيات الحديثة لتحسين إنتاجية وحدة الإنتاج. هذا بالإضافة إلى العمل على تحسين نوعية المنتج الزراعي وتحسين وتطوير عمليات ما بعد الحصاد والاهتمام بشكل أكبر بعمليات التسويق الزراعي الداخلي والخارجي بهدف زيادة الأمن الغذائي ومعدل الاكتفاء الذاتي وحجم الصادرات وإنتاج سلع احتلالية بناء على تطوير الرزنامة الزراعية بحسب المناخ ووضع سيناريوهات في حال حصلت عملية سلام أو تدهورت المصادر الطبيعية بسبب التغير المناخي. إن تحقيق ذلك سيؤدي بالتالي إلى تقليل كلفة المنتج الزراعي وتعظيم الفائدة وإدارة المصادر بشكل مناسب بحيث تصبح المنتجات الزراعية تلبى حاجة الأسواق وتنافس بشكل أكبر في الأسواق وبالتالي زيادة ربحية المزارعين والمزارعات وبشكل خاص صغارهم بالإضافة إلى تحسين العائد على الموارد المستخدمة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات واطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة

يعتمد النهوض بالقطاع الزراعي بشكل رئيسي على وجود مؤسسات قوية وكفؤة وفاعلة وقادرة على التنسيق فيما بينها لأجاء المهام المنوطة بها بالشكل الأمثل سواء كانت مؤسسات حكومية. غير حكومية. أهلية أو خاصة وسيسهم تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلى الإسهام بشكل مباشر ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ودعم ورفد القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة.

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية:

يجدر الإشارة هنا إلى «ان التحديد الدقيق لمؤشرات الأجاز والتحقق لن يكون ممكنا إلا بعد تحديد البرامج والمشاريع وتوفير الموازنات المطلوبة . لذا فانه يجب النظر إلى المؤشرات المقترحة هنا إلى أنها أولية ».

١٧ لقد صيغت الأهداف الإستراتيجية بحيث يمكن تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد من 5-10 سنوات

المؤشرات العامة:

إن المؤشرات أدناه ستتأثر وستنجم عن تحقيق مجموعة الأهداف الإستراتيجية وليست ناجمة عن تنفيذ هدف بعينه:

١. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٢٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣
٢. زيادة نسبة الصادرات الزراعية بمقدار ٧٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣
٣. تخفيض نسبة الواردات الزراعية بمقدار ٣٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣
٤. زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي بمقدار ١٢٪ سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٤
٥. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في تخفيض نسبة انعدام الأمن الغذائي بمقدار ٣٪ بنهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٣
٦. زيادة مساحات الأراضي المزروعة بمقدار ١٣٪ بنهاية ٢٠١٦ مقارنة بنهاية ٢٠١٣

الاستهدافات التي تسعى الإستراتيجية القطاعية إلى تحقيقها

الهدف الاستراتيجي	المؤشرات	الأساس (٢٠١٣)	الاستهداف لعام ٢٠١٦
الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت	١. عدد اللجان الشعبية التي تلقت دعماً	-	
	٢. عدد عمال المستوطنات الذين تم تشغيلهم سنوياً	-	
	٣. عدد الأسرى والاسيرات المحررين الذين استفادوا من الدعم الزراعي	-	
	٤. عدد الأشتال الحرجية والرعية	-	زراعة 2.25 مليون شتلة
	٥. مستوى الامن الغذائي	-	التحسن في اوضاع الامن الغذائي بنسبة ...٪
	٦. عدد المزارعين والمزارعات الذين تم دعمهم	-	

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام	١. مساحة الاراضي المستصلحة	استصلاح وتأهيل ٣٠ الفدوم	استصلاح ما مجموعه 75 ألف دويم
	2. طول الطرق الزراعية التي تم شقها وتأهيلها	شق وتأهيل ٥٠٠ كم من الطرق الزراعية	شق وتأهيل 900 كم من الطرق الزراعية
	3. طول الجدران الإستنادية التي تم بناءها	بناء ١.٧ مليون متر طولي من الجدران الإستنادية	بناء ٤.٥ مليون م ^٢ من الجدران الإستنادية
	4. كمية المياه المتوفرة من تاهيل الينابيع والآبار الجوفية الزراعية	زيادة كمية المياه المتوفرة للزراعة بحدود ١٠ مليون م ^٣	توفير حوالي ٥ مليون م ^٣
	5. كمية المياه المتوفرة من السدود الصغيرة والمتوسطة والبرك وبار الجمع	انشاء ٥٠٠٠ بئرجمع	توفير حوالي ١٠ مليون م ^٣
	٦. كمية المياه المتوفرة من المصادر غير التقليدية	-	توفير حوالي ١٥ مليون م ^٣
	٧. مساحة الغابات التي تم زيادتها	زيادة المساحة ٧٠٠٠ دويم	زيادة المساحة ٦٠٠٠ دويم
	٨. مساحة المراعي التي تم تاهيلها	تاهيل ١٠٠٠٠ دويم من المراعي والحميات	تاهيل ١٠٠٠٠ دويم من المراعي والحميات

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي قد تحسنت	١. عدد الأشتال المنتمرة التي تم توزيعها	زراعة 4 مليون شتلة	زراعة 4.5 مليون شتلة
	٢. نسبة الزيادة في إنتاجية الزيتون	تحسين إنتاجية الزيتون بنسبة ٥٪	زيادة إنتاجية الزيتون بنسبة ٥٪
	٣. نسبة الزيادة في الصادرات السنوية للزيتون	-	زيادة الصادرات بنسبة ٥٪
	٤. نسبة الزيادة في إنتاجية الخضار والفواكة	تحسين إنتاجية الفواكة بنسبة ٥٪	زيادة إنتاجية الخضار والفواكة بنسبة ٥٪
	٥. نسبة الزيادة في الصادرات السنوية للخضار والفواكة	-	زيادة الصادرات بنسبة ... ٪
	٦. نسبة الزيادة في إنتاجية الأغنام من الحليب	تحسين إنتاجية الأغنام من الحليب بنسبة ١٠٪	زيادة إنتاجية الأغنام من الحليب بنسبة ٥٪
	٧. نسبة الزيادة في إنتاجية الأغنام من المواليد	-	زيادة إنتاجية الأغنام من المواليد بنسبة ٥٪
	٨. نسبة الزيادة في إنتاج العسل	-	زيادة إنتاج العسل بنسبة ٥٪
	٩. نسبة الزيادة في إنتاج الاسماك	زيادة إنتاج الاسماك بمقدار ١٣٠ طن	زيادة إنتاج الاسماك بنسبة ٥٪
	١٠. نسبة الزيادة في إنتاجية الاعلاف	تحسين إنتاجية المحاصيل العلفية وتوفير البدائل العلفية بنسبة ١٠٪	زيادة الإنتاجية بنسبة ٥ ٪

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات واطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة	١. توفير وإعداد وتنفيذ برامج ارشادية زراعية متخصصة	اعداد وتنفيذ برامج خدماتية متخصصة	ثلاث برامج زراعية متخصصة وهي برنامج إرشادي الزيتون. برنامج إرشادي الأغنام وبرنامج إرشادي العنب
	٢. عدد الحيوانات التي تم خصينها للحد من انتشار الأمراض	-	
	٣. تقليل انتشار الأمراض	-	
	٤. تأسيس بنك الجينات وممارسته لعمله	-	بنك الجينات
	٥. تأسيس مركز إكثار البذار وممارسته لهامه	-	مركز إكثار البذار
	٦. تأسيس شركة التسويق وممارستها لعمليها	-	شركة التسويق
	٧. تأسيس مؤسسة التمويل الزراعي وممارستها لأعمالها	-	مؤسسة التمويل الزراعي
	٨. إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وممارسته لعمله	-	صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية
	٩. عدد مختبرات المركز الوطني التي تم تاهيلها	-	مختبرات المركز الوطني
	١٠. عدد المختبرات التي تم انشاءها	- انشاء مختبر سلامة الغذاء - انشاء مختبر تشخيص الامراض - انشاء مختبرات مدخلات الانتاج	- مختبر سلامة الغذاء - مختبر تشخيص الامراض
	١١. اعتماد نظام أئمة مالي وإداري وتشغيله		
	١٢. عدد القوانين والانظمة التي تم تعديلها واقترحها	اقرار وتفعيل انظمة زراعية جديدة وهي: • اعداد واقرار نظام المحاجر النباتية والحيوانية • اعداد واقرار نظام المختبرات المركزية	قوانين وانظمة مقترحة ومعدلة
	١٣. عدد الدورات التدريبية	اعداد وتنفيذ برامج تدريب فنية وادارية متخصصة للقوى البشرية العاملة في وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية الاخرى	
	١٤. خطة تطوير وتحسين إدارة مركز البحوث قد أعدت وتم تنفيذها	-	مركز البحوث
	١٥. عدد المجالس الزراعية التي تم تفعيلها	انشاء مجالس زراعية متخصصة جديدة (خضار،فواكة،نباتات طبية)	

العوامل الخارجية والمخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الاستراتيجية

١. تفاقم الأوضاع الأمنية
٢. عدم توفر الموارد المالية المطلوبة
٣. الإجراءات والإعاقات الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين
٤. التنافس والتضارب وعدم التعاون بين المؤسسات العاملة في القطاع
٥. ضعف تنسيق جهود المانحين والمؤسسات الدولية بين بعضها ومع وزارة الزراعة
٦. إغراق الأسواق بمنتجات المستوطنات والتهرب من إسرائيل

الفصل السادس

١. السياسات القطاعية

من أجل تحقيق الأولويات والأهداف الإستراتيجية التي ذكرت في الفصل السابق، فإنه لا بد من بلورة سياسات واضحة تتناسق وتتكامل فيما بينها، بحيث يؤدي تحقيق كل مجموعة من السياسات إلى تحقيق أو المساهمة في تحقيق هدف استراتيجي محدد أو أكثر. وفيما يلي السياسات الكفيلة بتحقيق كل هدف استراتيجي.

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

سيتم إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

١. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة «ج»

حيث تشكل المناطق المسماة «ج» ١٢٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية وتتركز فيها المستوطنات والأراضي التي عزلها الجدار ونسبة كبيرة من أراضي الأغوار بالإضافة إليك ومعظمها أراضي ريفية وزراعية، لذا فإن تحقيق التنمية الزراعية والريفية المتكاملة واستغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل سيؤدي بالإضافة إلى تعزيز صمود المزارعين والمزارعات إلى تحسين حالة الأمن الغذائي والأحوال المعيشية للمزارعين والريفيين. كما وأن هذه الأراضي غنية بالتنوع الحيوي وتتركز فيها مناطق الغابات والمراعي ومجالات الحصاد المائي.

٢. إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارع ينال متضررين من الاعتداءات الإسرائيلية

يعتبر المزارع ونخلفو حول الجدار بالإضافة إلى مزارع بالأغوار أولئك الذين يعتمدون على المناطق المسماة «ج» وكذلك المزارعون في قطاع غزة أكثر المزارعين والمزارعات تضررا بالإجراءات الإسرائيلية، لذا فاندعم هؤلاء المزارعين والمزارعات ماليا وقانونيا وتمكينهم منا لبقاء في العمل الزراعي يعتبر أولوية متقدمة خلال المرحلة القادمة.

٣. دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو

تبلغ نسبة الحائزين والحائزات الزراعيين الذين يستهلكون كل ماينتجون حوالي ٧٠٪ من مجموع الحائزين ويتضمن تنفيذ هذه السياسة مجموعة من الأنشطة التي ستسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري بالإضافة إلى توفير فرص عمل ومصادر دخل إضافية للريفيين والريفيات.

٤. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية

تعتبر عملية ضبط نوعية وسلامة الغذاء ومطابقة السلع والمنتجات الزراعية والحيوانات الحية الداخلة إلى فلسطين للشروط والمواصفات المعتمدة شرطا ومتطلبا أساسيا يتوجب الإعداد والتحضير له مسبقا لما لذلك من أثر كبير على صحة المواطنين والاقتصاد الوطني. وهذا بدوره يتطلب الارتقاء بمستوى المختبرات سواء كانت تلك ذات العلاقة بتحليل مدخلات الإنتاج المستوردة أو مختبرات تحليل الأمراض والأوبئة ومختبرات وقاية النبات أو مختبرات ضبط جودة وسلامة الغذاء. هذا بالإضافة إلى توفير المختبرات المرجعية المعتمدة من قبل الجهات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص. سواء كان ذلك على المعابر والحدود كالمحاجر النباتية والحيوانية والمختبرات أو تلك الخدمات والمختبرات الفنية والمرجعية في المركز والمحافظات.

٥. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة

في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين فإن الباب أضحى مفتوحاً أمام فلسطين للانضمام للمنظمات والاتفاقيات والمواثيق الدولية بحيث تصبح شريكا فاعلا على الساحة الدولية. وفي هذا السياق فإن إعداد الملفات الخاصة بالشأن الزراعي والتنمية البشرية بما يحقق العدالة والمساواة بما في ذلك المزايا والاشتراطات والأعباء التي قد تترتب على ذلك يعتبر أولوية متقدمة بحيث تتناسق مع القرار السياسي في هذا الصدد.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفو ومستدام

سيتم إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

١. تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية

ستعمل هذه السياسة على تنفيذ التدخلات والإجراءات الكفيلة بتوفير مياه إضافية للزراعة سواء كان ذلك من مصادر تقليدية أو غير تقليدية بالإضافة تحسين كفاءة استخدام مياه الري، وغني عن القول إن مجالات التحسين في إدارة مياه الزراعة تعتبر كبيرة ومجدية.

٢. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

سيتم من خلال هذه السياسة العمل على زيادة الرقعة الزراعية وذلك عن طريق استصلاح وتطوير الأراضي وشق وتأهيل الطرق الزراعية وكذلك توفير مصادر مائية إضافية أو جديدة لبعض الأراضي الزراعية غير المستغلة حالياً هذا بالإضافة إلى استغلال الأراضي التي لا تصلح إلا لاستعمال الغابات أو المراعي سواء كانت حكومية أم خاصة بزراعتها بالأشجار الحرجية أو النباتات الرعوية وسيتم العمل على زيادة إنتاجية وحموله الأراضي الرعوية والحفاظ عليها وحماية الغطاء النباتي من التدهور واستخدامه بشكل مستدام.

٣. التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية

في ضوء التغيرات المناخية الحالية والمتوقعة والمتمثلة بشكل رئيسي بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كميات الأمطار السنوية. ونظراً لتأثر القطاع الزراعي بشكل كبير بنتائج تلك التغيرات بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والموارد الزراعية، فإن اتخاذ الإجراءات والترتيبات الكفيلة بالتأقلم مع أو تفادي سلبات التغير المناخي والكوارث الطبيعية يعتبر أولوية سيتم تنفيذها من خلال هذه السياسة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الامن الغذائي قد تزايدت

سيتم إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

١. دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية

تشكل الزراعة البعلية مثل المحاصيل الحقلية والزيوتون الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية المستغلة. هذا بالإضافة إلى أن غالبية حائزي الثروة الحيوانية هم من صغار مربّي الأغنام والماعز والصيدان، حيث يطبق هؤلاء المزارعون والمزارعات أساليب الزراعة التقليدية في الإنتاج. لذا فإن تمكين هؤلاء المزارعين والمزارعات من تبني تقنيات وأساليب حديثة في الإنتاج بشقبة النباتي والحيواني سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة.

٢. توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق

إن توجيه الإنتاج الزراعي للاستجابة إلى حاجات ومتطلبات الأسواق المحلية والخارجية من حيث النوعية والسعر يشكل تحدياً رئيسياً يجب العمل على تحقيقه من خلال تحسين عمليات ما قبل الحصاد وما بعده. وهذا يتطلب التعامل مع كافة حلقات السلسلة السلعية/ السوقية واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين كفاءة تلك الحلقات وبشكل خاص لدى صغار المزارعين والمزارعات اخذين بعين الاعتبار الحاجة الماسة إلى تحسين وتطوير العملية التسويقية والاهتمام بالانشطة التي تزيد من تنافسية المنتجات الأسرية والنسوية الغذائية والزراعية.

هذا بالإضافة الى تنوع الانتاج ليشمل التوسع في انتاج النخيل والافوكادو والليمون والعنب اللابذري واللوزيات والبطيخ والمشمش والنباتات الطبية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفاءة وفعالة.

سيتم إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق السياسات التالية:

١. تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية

سيتم من خلال هذه السياسة تحسين وتطوير الاستراتيجيات والخطط تحت القطاعية والمؤسسية وتحديث وسائل وسياسات العمل الإداري والمالي وتوفير البيئة الملائمة للعمل بالإضافة إلى تحديث واستكمال الإطار القانوني الناظم للعمل في القطاع الزراعي واليات ووسائل التنسيق والتعاون بين أصحاب العلاقة في القطاع الزراعي. هذا بالإضافة الى دعم تنظيمات وجمعيات المزارعين والمزارعات وبشكل خاص صغارهم.

٢. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة (رجالاً ونساءً)

يشكل وجود القوى البشرية الكفاءة أساساً للمؤسسات القادرة على النهوض بالعمل الزراعي سواء على مستوى قيادة القطاع أو تقديم الخدمات الزراعية أو على مستوى المزارعين والمزارعات وأصحاب العلاقة الآخرين. ولا بد من أن تشكل أنشطة التدريب والتأهيل استجابة للحاجات الفعلية للمستفيدين والمستفيدات وان تركز ما أمكن على الأنشطة التطبيقية والعملية وبشكل خاص ما يتعلق بالنساء والشباب.

٣. تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة

إن تحفيز الاستثمار وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكلان مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية الزراعية وتساهمان بشكل مباشر في تحسين كفاءة استعمال الموارد وتنافسية الزراعة الفلسطينية على المستوى المحلي والخارجي. لا بد من توفير البيئة المواتية لاستقطاب الاستثمار وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم وتحفيز المبدعين من المزارعين والمزارعات وأصحاب العلاقة الآخرين وتوفير الإطار القانوني المناسب بما في ذلك ضمان المخاطر السياسية وتلك ذات العلاقة بالاحتلال وإجراءاته.

٤. تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي

ما لا شك فيه أن توفير الخدمات الفنية الزراعية بالوقت المناسب يؤثر إيجاباً على نوعية وتنافسية الإنتاج. بالرغم من أن معظم الخدمات الفنية يقوم بتقديمها مؤسسات القطاع العام إلا أن للقطاع الأهلي والخاص أدواراً مهمة في هذا المجال ويتوجب في هذا المجال تطوير قدرات وتمكين القطاع الخاص من إنجاز وتقديم هذه الخدمات وبشكل خاص الخدمات التسويقية.

٥. تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي ودرء المخاطر والتأمين الزراعي

يتميز القطاع الزراعي بارتفاع عوامل المخاطرة واللايقين والتي تجعل تقديم خدمات الإقراض والتمويل والتأمين الزراعي أمراً مكلفاً أو غير متوفرة. ونظراً لأهمية توفير هذه الخدمات لإحداث التنمية الزراعية فسيتم من خلال هذه السياسة العمل على إنشاء آليات وأنظمة لتوفير تلك الخدمات بالشراكة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتركيز على الفئات المهمشة والنساء والشباب من خلال تقديم الحوافز التنموية وخدمات الإقراض الأصغر والصغير للمشاريع الانتاجية.

الفصل السابع

٧. برامج القطاع

سيتم العمل خلال سنوات الإستراتيجية الثلاث على تنفيذ ثلاثة برامج قطاعية تشكل ترجمة واستجابة للأهداف الإستراتيجية الأربعة والسياسات ذات العلاقة بكل هدف استراتيجي كما تتماشى هذه البرامج مع برامج الموازنة ومع متطلبات دليل إجراءات إعداد موازنة البرامج والأداء الصادر عن وزارة المالية نيسان ٢٠١٣ والمبادئ التوجيهية لإعداد/ تحديث الاستراتيجيات القطاعية الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية حزيران ٢٠١٣. وفيما يلي وصفاً للبرامج:

١.٧ برنامج التنمية الزراعية

١.١.٧. وصف البرنامج: سيتم من خلال هذا البرنامج تنفيذ العديد من المشاريع الهادفة إلى استصلاح وتأهيل الأراضي وشق الطرق والحصاد المائي وتحسين كفاءة المصادر المائية وأنظمة الري بالإضافة إلى مشاريع تحسين إنتاج وإنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي وبلغ عدد مشاريع هذا البرنامج ٢٣ مشروعاً بكلفة إجمالية تقدر بـ ٣٧٦ مليون دولار.

٢.١.٧. غاية البرنامج: تحسين كفاءة واستدامة الموارد الزراعية المتاحة بنسبة ٥٪

❖ معايير غاية البرنامج:

- نسبة التحسن في إنتاجية وحدة المساحة الأرضية
- نسبة الزيادة في كمية المياه المتوفرة للزراعة
- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المستصلحة
- نسبة التحسن في ربحية المزارعين المستفيدين

٣.١.٧ أهداف البرنامج

الهدف الأول: زيادة مساحة الأراضي الزراعية من خلال استصلاح ٧٥ الف دونم وشق و تأهيل ٩٠٠ كم من الطرق الزراعية

❖ مشاريع الهدف الاول:

١. مشروع استصلاح وتأهيل الأراضي
٢. مشروع شق وتأهيل الطرق الزراعية

❖ معايير قياس أجاز الهدف:

- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المستصلحة
- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة
- نسبة الزيادة في طول الطرق الزراعية

الهدف الثاني: زيادة كمية المياه المستخدمة للري بكمية تصل إلى ٣٠ مليون متر مكعب في سنة ٢٠١٦ من خلال تأهيل الآبار والحصاد المائي وتحديث أنظمة الري

❖ مشاريع الهدف الثاني:

١. مشروع تحسين كفاءة أنظمة الري والنقل والتوزيع
٢. مشروع إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة والبرك و آبار الجمع
٣. مشروع استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة وخاصة المياه العادمة والمعالجة
٤. مشروع تأهيل الينابيع والآبار الجوفية الزراعية

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة الزيادة في كمية مياه الري
- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المروية
- عدد الآبار وشبكات الري التي تم تأهيلها وإنشائها
- عدد وسعة السدود والبرك التي أقيمت
- كمية المياه غير التقليدية التي تم استعمالها في الزراعة
- عدد الينابيع والآبار التي تم تأهيلها

الهدف الثالث: زيادة إنتاجية وحدة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٪ سنويا وبشكل خاص لدى صغار المزارعين والمزارعات

❖ مشاريع الهدف الثالث:

١. مشروع تطوير إنتاجية وتنافسية الزيتون
٢. مشروع تحسين إنتاجية الأغنام والماعز
٣. مشروع تطوير قطاع النحل
٤. مشروع تطوير قطاع الثروة السمكية
٥. مشروع تحسين إنتاجية وتنافسية الخضار والفواكه
٦. مشروع تحسين الأمن الغذائي والتكيف مع التغيرات المناخية لمزارعي المحاصيل الحقلية
٧. مشروع تنمية وتطوير مرج صانور
٨. مشروع تحسين إنتاج الأعلاف

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة الزيادة في إنتاجية الزيتون والخضار والفواكه والأعلاف
- نسبة الزيادة في عدد المواليد وإنتاج الحليب وكميات اللحوم من الأغنام والماعز
- نسبة الزيادة في إنتاج العسل وإنتاجية الخلية الواحدة
- نسبة الزيادة في صادرات الزيت والخضار والفواكه
- نسبة التحسن في أوضاع الأمن الغذائي
- نسبة الأجاز في استصلاح وتنمية مرج صانور

الهدف الرابع: تخضير وتحويل الأراضي الحكومية وتحسين المراعي وحماية البيئة من خلال توزيع ٤.٥ مليون شجرة مثمرة و٢,٢٥ مليون شجرة حرجية ورعوية

❖ مشاريع الهدف الرابع:

١. مشروع تخضير فلسطين
٢. مشروع التحريج وتطوير المحميات والمراعي
٣. مشروع الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
٤. مشروع التأقلم والحد من تأثيرات التغير المناخي على الزراعة

❖ معايير قياس أجاز الهدف:

- عدد الأشجار المثمرة التي تمت زراعتها
- عدد الأشجار الحرجية وكذلك عدد الشجيرات والنباتات الرعوية التي تمت زراعتها

الهدف الخامس: اعادة تأهيل ما دمره الاحتلال من مرافق وبنية تحتية زراعية

❖ مشاريع الهدف الخامس:

1. مشروع دعم المتضررين والمتضررات من الجدار والمستوطنات
2. مشروع دعم الصيادين

❖ معايير قياس أجاز الهدف:

- عدد المزارعين المتضررين من الجدار والمستوطنات الذين تم دعمهم
- عدد الصيادين الذين تم دعمهم
- عدد اللجان الشعبية التي تم دعمها

الهدف السادس: دعم فئات المزارعين والمزارعات المهمشين

❖ مشاريع الهدف السادس

1. مشروع دعم صغار المزارعين والمزارعات والبدو والتعاونيات الزراعية
2. مشروع دعم النساء والشباب في الزراعة

❖ معايير أجاز الهدف:

- عدد التعاونيات الزراعية التي تم دعمها
- عدد المزارعين والمزارعات الصغار الذين استفادوا من المشروع
- عدد النساء والشباب الذين استفادوا من المشاريع الزراعية

الهدف السابع: الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة

❖ مشاريع الهدف السابع:

- مشروع دعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية

❖ معايير أجاز الهدف:

- عدد المنظمات والاتفاقيات الزراعية التي اصبح فلسطين عضوا فيها

الهدف الثامن: تحديث واستكمال الاطار القانوني الناظم للعمل في القطاع الزراعي

معايير أجاز الهدف:

- عدد القوانين والانظمة التي تم تعديلها او اقرارها.

٤.١.٧. مشاريع وموازنة البرنامج (الموازنة التطويرية فقط)

المشاريع	الموازنة (بالألف دولار)			المجموع
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١	١٦,٧٠٠	١٦,٧٠٠	١٦,٧٠٠	٥٠,١٠٠
٢	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	١٣,٥٠٠
٣	٨,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٤	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠
٥	١٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٧,٠٠٠
٦	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٧	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	١٣,٥٠٠
٨	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٧,٥٠٠
٩	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
١٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
١١	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠
١٢	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
١٣	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
١٤	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	٤,٠٠٠
١٥	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٦,٠٠٠
١٦	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
١٧	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٨	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٤,٥٠٠
١٩	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٢٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠
٢١	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
٢٢	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٦,٠٠٠
٢٣	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١٣١,٩٥٠	١٢٨,٩٥٠	١١٥,٢٠٠	٣٧٦,١٠٠

٥.١.٧. علاقة ومدى مواءمة البرنامج مع الأهداف الإستراتيجية وسياساتها

الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع
سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف
١.١. تكثيفا لجهود إعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة "ج"	X	١.٢. تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية	X
١.٣. دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية	X	١.٤. تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية	
٢.١. إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين والمتضررات من الاعتداءات الإسرائيلية	X	٢.٢. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	٢.٣. توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق
٢.٤. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة			
٣.١. دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريفي النساء والبدو	X	٣.٢. التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية	٣.٤. تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة
٤.١. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية			X
٤.٢. توفير خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي			
٥.١. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة	X		٥.٤. تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي

٦.١.٧. إسهام ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في البرنامج

يساهم القطاع الخاص بصورة مباشرة في تنفيذ أنشطة ومشاريع هذا البرنامج بدرجات مختلفة على النحو التالي:

١. استصلاح وتحضير وتجهيز الأراضي
 ٢. أعمال الزراعة المختلفة
 ٣. تمويل أو المساهمة في تكاليف المدخلات والأنشطة المختلفة
 ٤. صيانة وحماية ومتابعة المزارع والمنشآت
 ٥. الانتظام في جمعيات ومجموعات
 ٦. تنفيذ بعض المشاريع كمتعهدين
 ٧. توفير البيانات والمعلومات اللازمة
- كما ولتنظيمات المجتمع المدني ادواراً رئيسية في تنفيذ وتحقيق أهداف هذا البرنامج مثل:
١. المساعدة في تنظيم المزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين
 ٢. استقطاب التمويل والدعم لأنشطة ومشاريع البرنامج
 ٣. تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والأنشطة
 ٤. تقديم خدمات الإرشاد والتدريب والتوعية

٢.٧. برنامج تحسين الخدمات الزراعية

١.٢.٧. وصف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين والمزارعات وأصحاب العلاقة الآخرين وبشكل خاص في مجال الإرشاد والبيطرة ووقاية النبات بالإضافة إلى إنشاء وتأهيل المختبرات وبنك الجينات ومراكز إكثار البذار وتنويع الانتاج وتحسين نوعيته من أجل زيادة تنافسيته في الاسواق الداخلية والخارجية وتوفير بعض السلع الزراعية لتحل محل المستوردة. بالإضافة الى دعم الانتاج المكثف وشبه المكثف في الزراعة وإنشاء ثلاث مؤسسات أساسية في القطاع الزراعي وهي شركة التسويق الزراعي. مؤسسة التمويل والإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية كما سيعمل هذا البرنامج على تحسين قدرات العاملين في المؤسسات الزراعية. ويبلغ عدد مشاريع هذا البرنامج ١٤ مشروعاً بكلفة إجمالية تقدر ب ١٥٦ مليون دولار.

٢.٢.٧. غاية البرنامج: تحسين مستوى الخدمات الزراعية المقدمة للمزارعين والمزارعات واستجابتها للحاجات المباشرة بنوعية وكلفة معقولة

❖ معايير غاية البرنامج:

- نسبة رضا المزارعين والمستفيدين من الخدمات المقدمة
- نسبة التحسن في دخل المزارعين

٣.٢.٧. أهداف البرنامج

الهدف الأول: تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين والمزارعات

❖ مشاريع الهدف الأول:

١. مشروع تطوير الخدمات الإرشادية في وزارة الزراعة
٢. مشروع تطوير الخدمات البيطرية
٣. مشروع تحسين خدمات وقاية النبات

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة التحسن في دخل المزارع
- عدد البرامج الإرشادية التي تم إعدادها وتحديثها

الهدف الثاني: تطوير قدرات وتحسين كفاءة العاملين في المؤسسات الزراعية

❖ مشاريع الهدف الثاني:

- مشروع تطوير القدرات البشرية في الزراعة

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- رضا المزارعين والمواطنين عن اداء المؤسسات الزراعية
- رضا المواطنين عن اوضاعهم
- عدد أنشطة التدريب وتنمية القوى البشرية
- عدد المشاركين والمشاركات في أنشطة تطوير القوى البشرية

الهدف الثالث: تحسين وضبط نوعية المنتج الزراعي من خلال تبني مواصفات الجودة الفلسطينية للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية

❖ مشاريع الهدف الثالث:

- مشروع تطوير خدمات التسويق الزراعي
- مشروع تطوير خدمات البحث الزراعي
- بالاضافة الى المشاريع التي تم ذكرها في الهدف الاول

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة التحسن في جودة المنتجات الزراعية ونسبة الزيادة في دخل المزارعين
- عدد المختبرات التي تم توفيرها وكفاءتها

الهدف الرابع: الحد من انتشار الأمراض النباتية والحيوانية من خلال إجراء حملات رش النباتات وكذلك التحصينات في الثروة الحيوانية

❖ مشاريع الهدف الرابع:

- مشروع إنشاء وتأهيل المختبرات والمجازر الزراعية
- بالاضافة الى مشروع تطوير الخدمات الارشادية في وزارة الزراعة ومشروع تحسين خدمات وقاية النبات التي ذكرت ضمن مشاريع الهدف الاول

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة التحسن في الانتاج النباتي والحيواني
- عدد الحيوانات التي تم تحصينها
- نسبة الحد من انتشار الامراض النباتية والحيوانية
- عدد حملات الرش ومدى تغطيتها

الهدف الخامس: تحسين الخدمات التسويقية وزيادة التصدير بنسبة 5% سنويا وبجعل الاسواق تعمل للمفقر والنساء

❖ مشاريع الهدف الخامس:

- مشروع تطوير خدمات التسويق الزراعي
- مشروع إنشاء شركة التسويق الزراعي

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- نسبة الزيادة السنوية في حجم الصادرات الزراعية
- نسبة التحسن في جودة المنتجات الزراعية
- تأسيس شركة التسويق الزراعي

الهدف السادس: تمكين المزارعين والمرأة الريفية من تبني مشاريع صغيرة مدرة للدخل من نظام اقراض وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية

❖ مشاريع الهدف السادس:

- مشروع إنشاء مركز اكثار البذار
- مشروع إنشاء مؤسسة للتمويل والإقراض الزراعي
- مشروع تشغيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية
- مشروع تمويل زراعي للأسرى المحررين رجالاً ونساءً

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- ممارسة مركز اكثار البذار لمهامه
- عدد المزارعين المستفيدين من نظام الاقراض
- انشاء مؤسسة التمويل والإقراض الزراعي
- حجم القروض المقدمة للمزارعين
- عدد الاسرى والاسيرات المحررين الذين استفادوا من المشروع
- ممارسة صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية لمهامه

الهدف السابع: انشاء وتعزيز قدرات ١٠ مجالس زراعية متخصصة

مشاريع الهدف السابع:

- مشروع دعم وتعزيز قدرات المجالس الزراعية

❖ معايير قياس إنجاز الهدف:

- عدد المجالس الزراعية المتخصصة الفاعلة

٤,٠,٧. مشاريع وموازنة البرنامج (الموازنة التطويرية فقط)

المجموع	الموازنة (بالآلاف دولار)			المشاريع	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		
١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	تطوير الخدمات الإرشادية في وزارة الزراعة	١
٩,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	تطوير الخدمات البيطرية	٢
٣,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	تحسين خدمات وقاية النبات	٣
٣,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	تطوير القدرات البشرية في الزراعة	٤
٤,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	تطوير خدمات التسويق الزراعي	٥
١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	تطوير خدمات البحث الزراعي	٦
٣,٠٠٠		١,٥٠٠	١,٥٠٠	إنشاء بنك الجينات في المركز الوطني للبحوث الزراعية	٧
٣,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	إنشاء مركز اكثار البذار	٨
٢٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	إنشاء شركة التسويق الزراعي	٩
٣٥,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	إنشاء مؤسسة للتمويل والإقراض الزراعي	١٠
٢٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تشغيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية	١١
٩,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	مشروع تمويل زراعي للأسرى المحررين رجالاً ونساءً	١٢
٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	إنشاء وتأهيل المختبرات والمخارج الزراعية	١٣
٤,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	دعم وتعزيز قدرات المجالس الزراعية	١٤
١٥٦,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	المجموع	

٥.٢.٧. علاقة ومدى مواءمة البرنامج مع الأهداف الإستراتيجية وسياساتها

الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع
سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف
١.١. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة "ج"	١.٢. تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية	١.٣. دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية	١.٤. تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية
٢.١. إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين والمتضررات من الاعتداءات الإسرائيلية	٢.٢. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	٢.٣. توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق	٢.٤. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة
٣.١. دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو	٣.٢. التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية		٣.٤. خفض الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة
٤.١. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية			٤.٤. تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي
٥.١. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة			٥.٤. تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي

٦.٢.٧. إسهام ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في البرنامج

يشكل القطاع الخاص وبشكل خاص المزارعون الهدف الرئيسي لهذا البرنامج حيث يقوم المزارعون وأصحاب العلاقة الآخرين من القطاع الخاص بأدوار مختلفة على النحو التالي:

- المساهمة في تمويل أنشطة ومشاريع البرنامج
- المساهمة في الجاز وتنفيذ واستدامة الأنشطة والمشاريع
- توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج والخدمات الأخرى
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة

أما منظمات المجتمع المدني فيمكن تحديد دورها وإسهاماتها على النحو التالي:

- المساعدة في تنظيم المزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين
- استقطاب التمويل والمساعدات للأنشطة والمشاريع
- تقديم خدمات الإرشاد والتدريب والتوعية
- تنفيذ وإدارة بعض المشاريع

٣.٧. البرنامج الإداري

١.٣.٧. وصف البرنامج: يتكون هذا البرنامج من مشروعين ويهدف إلى تطوير قدرات وزارة الزراعة الإدارية والمالية والقانونية وإصدار قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية. تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج حوالي ١١ مليون دولار.

٢.٣.٧. غاية البرنامج: انظمة ادارة فاعلة وذات شفافية ومساءلة تعمل بحلول نهاية ٢٠١٧
❖ معايير غاية البرنامج:

- درجة رضا الموظفين عن بيئة العمل
- تقارير الرقابة والتفتيش

٣.٣.٧. أهداف البرنامج

الهدف الأول: ادارة الوزارة تعمل وفقا للاجراءات

❖ مشاريع الهدف الاول:

- تطوير قدرات وزارة الزراعة الإدارية والمالية والقانونية

❖ معايير قياس الجاز الهدف:

- رضا المزارعين والمواطنين على اداء المؤسسات الزراعية
- رضا الموظفين على اوضاعهم

الهدف الثاني: تحسين الاطار القانوني للمؤسسات الزراعية

❖ مشاريع الهدف الثاني:

- اصدار قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية

❖ معايير قياس الجاز الهدف:

- صدور قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية

٤.٣.٧. مشاريع وموازنة البرنامج (الموازنة التطويرية فقط)

الموازنة (بالآلف دولار)				المشاريع	
المجموع	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		
٩,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	تطوير قدرات وزارة الزراعة الإدارية والمالية والقانونية	١
١,٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	اصدار قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية	٢
١٠,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	المجموع	

٥.٣.٧. علاقة ومدى مواثمة البرنامج مع الأهداف الإستراتيجية وسياساتها

الهدف الاستراتيجي الأول	الهدف الاستراتيجي الثاني	الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الاستراتيجي الرابع
سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف	سياسات الهدف
١.١. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة "ج"	١.٢. تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية	١.٣. دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية	X ١.٤. تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية
٢.١. إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين والمتضررات من الاعتداءات الإسرائيلية	٢.٢. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	٢.٣. توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق	٢.٤. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة
٣.١. دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو	٣.٢. التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية		٣.٤. تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة
٤.١. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية			٤.٤. تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي
٥.١. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة			٥.٤. تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي

٦.٣.٧. إسهام ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في البرنامج

بخلاف البرنامجين السابقين فان دور القطاع الخاص في تنفيذ هذا البرنامج يبقى محدوداً وذلك على النحو التالي:

- إعداد بعض الدراسات والتقارير
 - تنفيذ بعض المشاريع والأنشطة
- أما دور منظمات المجتمع المدني فتتركز على:

- استقطاب التمويل والدعم الفني لبعض الأنشطة والمشاريع

الفصل الثامن

٨. توزيع الموارد

قد يكون توفير الموازنات اللازمة لتمويل المشاريع المقترحة لكل برنامج وبالتالي تمويل البرامج أهم عامل في إجاح تنفيذ الإستراتيجية ويجدر التنويه هنا بأنه خلال السنوات القليلة الماضية قد زاد حجم التمويل للقطاع الزراعي وبشكل خاص من المانحين والذي لم يزل أقل مما يتطلبه هذا القطاع الحيوي والهام وذا الإمكانيات الكبيرة. وقد روعي عند وضع موازنات البرامج ان تكون ضمن الحدود المعقولة للتمويل مع افتراض زيادة مساهمة السلطة في الموازنة التطويرية. كما وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير والأساسي للقطاع الخاص في تمويل الأنشطة الزراعية المختلفة والتي تقدر بأضعاف ما يتم رصده من موازنة تطويرية للمشاريع المشمولة في هذه الإستراتيجية بالإضافة للمشاريع الأخرى ذات العلاقة بالزراعة والتي تم إدراجها ضمن برامج الوزارات والمؤسسات الأخرى.

من الضرورة بمكان أن يراعى التوزيع العادل للموازنات على البرامج والمشاريع المختلفة لا أن يتم التركيز على أنشطة محددة على أهميتها على حساب أنشطة ومشاريع أخرى وبالتالي بالرغم من توفر موازنات قد تكون كافية ولكن توزيعها لا يكون عادلاً وهنا لا بد من التأكيد على أهمية مراعاة الكفاءة والفاعلية والشفافية في استخدام وتخصيص الموارد وضرورة تعاون كافة أصحاب العلاقة لتحقيق ذلك.

هذا وقد شمل برنامج التنمية الزراعية ٢٣ مشروعاً بلغت موازنتها التطويرية خلال الثلاث سنوات القادمة حوالي ٣٧٦ مليون دولار أما برنامج تحسين الخدمات الزراعية فقد شمل ٤ مشروعاً بلغت كلفتها ١٥٦ مليون دولار أما البرنامج الإداري فقد شمل مشروعين وقد بلغت تكاليفه حوالي ١١ مليون دولار وبهذا يبلغ مجموع الموازنة التطويرية للبرامج الثلاثة حوالي ٥٤٣ مليون دولار مقسمة بنسبة ٣٧٪ و ٣٠٪ على السنوات الثلاثة القادمة على التوالي. ويبين الجدول أدناه البرامج وموازناتها:

(بالآلف دولار)

المجموع	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	البرامج	
٣٧٦,١٠٠	١٣١,٩٥٠	١٢٨,٩٥٠	١١٥,٢٠٠	١.	برنامج التنمية الزراعية
١٥٦,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٢.	برنامج تحسين خدمات الزراعة
١٠,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣.	البرنامج الإداري
٥٤٢,٦٠٠	١٦٤,٤٥٠	١٩٩,٤٥٠	١٧٨,٧٠٠		المجموع الكلي

الفصل التاسع

٩. المتابعة والتقييم

تشكل عملية المتابعة والتقييم أحد أهم أدوات ووسائل الإدارة وتحقيق الكفاءة والفاعلية على استخدام الموارد المتاحة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية حيث أنها تعكس وتحدد المخرجات والسلع والخدمات المتحققة نتيجة تنفيذ التدخلات والنفقات واستخدام الموارد المتاحة بالإضافة لذلك فإن الجوانب الفنية، النوعية والزمن اللازم لأنشطة والتدخلات تعتبر متطلبات أساسية يجب ما أمكن تضمينه المؤشرات التقييم والمتابعة، وغني عن القول أنصياغة مؤشرات دقيقة وواقعية ترتبط بشكل مباشر بالافتراضات الواجب توفرها لإجراح تنفيذ الإستراتيجية، حيث أن عوامل المخاطرة واللايقين في العمل الزراعي تعتبر عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى بالإضافة لتأثر الأجاز والتقدم في تنفيذ أهداف الإستراتيجية بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي ومستوى الموازنات المخصصة والظروف الجوية وبشكل خاص الجفاف والصقيع.

إن متابعة وتقييم التقدم المحرز الأجازات وأثار التنفيذ ستستخدم لتحسين الأداء والإدارة والكفاءة من خلال البناء على الإيجابيات وتفادي السلبيات وتعديل المسار خلال عمليات التنفيذ. علماً بأن وزارة الزراعة تقوم ببناء نظام متابعة وتقييم للقطاع الزراعي بتمويل من GIZ حيث أن هذا النظام يتم القيام به على مستويات مختلفة بدءاً بالجهة التي تقوم بالتخطيط والتنفيذ المباشر للأنشطة والتدخلات والجهة التي تشكل مظلة أوتلك التي تبعلها الجهة المنقذة بالإضافة إلى وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والجهة المانحة ومؤسسات المجتمع المدني، كما ويتم في بعض الأحيان إجراء تقييم متعدد الأطراف ويكون ذلك في الغالب في منتصف عمر النشاط أو التدخل أو عند نهايته.

من الضرورة بمكان قبل البدء بإعداد مؤشرات الأجاز معرفة وتقييم واقع الحالة المستهدفة على سبيل المثال لا الحصر مستويات الإنتاج، الإنتاجية، التكاليف، والعائد على المدخلات المستعملة وذلك لتشكيل أساس للقياس وتحديد مستويات التغيير فيها، كما وأن علاقة التدخل والنشاط بالتغيرات المتحققة تعتبر مهمة من حيث كون التغيير في الإنتاج أو الإنتاجية يعزى بشكل كامل للتدخل أم أن هناك عوامل أو مشاريع أخرى أثرت ولعبت دوراً في ذلك سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً. كما ويحج بأن تكون كلفة عملية التقييم والمتابعة معقولة ولا تتطلب جهوداً كبيرة للحصول عليها أو التحقق منها.

مرة أخرى من الأهمية بمكان إعادة النظر في الأهداف والسياسات والتدخلات والمشاريع والأنشطة والتكاليف في ضوء نتائج التقييم والمتابعة وكذا الحال بالنسبة للمؤشرات وبشكل خاص عند تغيير المحصنات المالية والموازنات، مدة الأجاز، عدم تحقق الافتراضات أو في حالة حدوث مستجدات وظروف طارئة.

لقد تضمن فصل الدروس المستفادة والمشاكل المحددة في تقرير مراجعة إستراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١١-٢٠١٣ قضايا هامة ذات علاقة بالمتابعة والتقييم تصدرت ذلك الفصل وهي:

١. ضرورة أن تبنى الإستراتيجية على تحليل معمق وواقعي لمعطيات القطاع الزراعي بالإضافة إلى تحديد الافتراضات المنطقية بهدف الوصول إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد وترتيب أفضل للأولويات تشكل انعكاساً للحاجات الفعلية وتوزيع عادل للمخصصات اخذين بعين الاعتبار أن الأولويات المتقدمة يجب أن لا تعني عدم الاهتمام بالأولويات الأخرى
٢. ضرورة تحديد سنوات أساس واعتماد مؤشرات لصياغة المستهدفات خلال الإستراتيجية، اخذين بعين الاعتبار أن الأرقام والمؤشرات الإحصائية على المستوى الوطني والقطاعي تصدر متأخرة من سنتين إلى ثلاث سنوات مما يصعب مهمة المتابعة والتقييم، كما وأن قاعدة البيانات عن المشاريع بحاجة إلى تفعيل وتغذية مستمرة بالمعلومات عن أوضاع المشاريع
٣. هناك ضعف في آليات المشاركة والتعاون والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة الوطنية منها والأجنبية، وفي هذا المجال يجب التأكيد على أهمية دور مجموعة عمل القطاع الزراعي والتي إن فعلت يمكن أن تشكل رافعة أساسية للقطاع الزراعي كما ويجب إعطاء اهتمام خاص باليات المسائلة والشفافية على مختلف المستويات

لذا يتوجب البناء على ما جاء بعملية المراجعة مراعاة التسلسل المنطقي عند تصميم وإعداد مؤشرات التقييم والمتابعة حيث إن أجاز وتنفيذ الأنشطة والمشاريع سيؤدي إلى تحقيق أهداف البرامج وأن تحقيق أهداف البرامج بدوره سيؤدي إلى تحقيق هدف استراتيجي ومجموع الأهداف الإستراتيجية ستساهم في تحقيق رؤية القطاع الزراعي، وفي هذا السياق ونظراً لأن تحديد مؤشرات تقييم ومتابعة دقيقة تعتمد كما ذكر سابقاً على الموازنات الكلية السنوية على مستوى النشاط والمشروع والتي سيتم توفرها خلال إعداد الخطة ٢٠١٤-٢٠١٦ فإن المؤشرات التالية هي مؤشرات عامة يتوجب استكمالها وتحديدها بشكل دقيق بعد إعداد واعتماد الخطة وموازناتها:

المسؤولية	مصادر التحقق	المؤشرات السنوية			البرامج/المؤشرات
		2016	2015	2014	
					1. برنامج التنمية الزراعية
<ul style="list-style-type: none"> - مديريات - الزراعة - الإدارة العامة - لتطوير وحماية - الأراضي - الدول المانحة - إدارة البرنامج 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير استلام العمل من المتعهدين - تقارير المتابعة - تقارير مديريات الزراعة - تقارير المشاريع 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة مساحة الأراضي المستصلحة بحوالي 25 ألف دوغم 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة مساحة الأراضي المستصلحة بحوالي 25 ألف دوغم 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة مساحة الأراضي المستصلحة بحوالي 25 ألف دوغم 	1. مساحة الأراضي المستصلحة
<ul style="list-style-type: none"> - مديريات - الزراعة - الإدارة العامة - لتطوير وحماية - الأراضي - الدول المانحة - إدارة البرنامج 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير استلام العمل من المتعهدين - تقارير المتابعة - تقارير مديريات الزراعة - تقارير المشاريع 	<ul style="list-style-type: none"> - شق وتأهيل 300 كم من الطرق الزراعية 	<ul style="list-style-type: none"> - شق وتأهيل 300 كم من الطرق الزراعية 	<ul style="list-style-type: none"> - شق وتأهيل 300 كم من الطرق الزراعية 	2. طول الطرق الزراعية التي تم تهيئها
<ul style="list-style-type: none"> - مديريات - الزراعة - الإدارة العامة - لتطوير وحماية - الأراضي - الدول المانحة - إدارة البرنامج 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير استلام العمل من المتعهدين - تقارير المتابعة - تقارير مديريات الزراعة - تقارير المشاريع 	<ul style="list-style-type: none"> - بناء 1.5 مليون م² من الجدران الإستنادية 	<ul style="list-style-type: none"> - بناء 1.5 مليون م² من الجدران الإستنادية 	<ul style="list-style-type: none"> - بناء 1.5 مليون م² من الجدران الإستنادية 	3. طول الجدران الاستنادية التي تم بناؤها

<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - سلطة المياه - الإدارة العامة للتربة والري - الإدارة العامة لتطوير وحماية الأراضي - إدارة البرنامج 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير مديريات الزراعة - تقارير التابعة - تقارير المشاريع - محاضر الاستلام من المتعهدين 	<p>توفير حوالي 2.5 مليون م³</p>	<p>توفير حوالي 1.5 مليون م³</p>	<p>توفير حوالي 1 مليون م³</p>	<p>4. كمية المياه المتوفرة للزراعة من تاهيل النابيح والأبار الجوفية الزراعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - الإدارات الفنية في الوزارة 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير إدارة المشروع - تقارير الإدارة العامة للإرشاد - تقارير الإدارة العامة للغابات والراعي - تقارير مديريات الزراعة 	<p>توفير 3.5 مليون م³</p>	<p>توفير 3.5 مليون م³</p>	<p>توفير 3 مليون م³</p>	<p>5. كمية المياه المتوفرة من السدود الصغيرة والمتوسطة والبرك وأبار الجمع</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - الإدارات الفنية في الوزارة 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير إدارة المشروع - تقارير الإدارة العامة للإرشاد - تقارير الإدارة العامة للغابات والراعي - تقارير مديريات الزراعة 	<p>استخدام 7 مليون م³</p>	<p>استخدام 5 مليون م³</p>	<p>استخدام 3 مليون م³</p>	<p>6. كمية المياه المتوفرة من المصادر غير التقليدية وخاصة العادمة المعالجة في الزراعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - الإدارات الفنية في الوزارة 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير إدارة المشروع - تقارير الإدارة العامة للإرشاد - تقارير الإدارة العامة للغابات والراعي - تقارير مديريات الزراعة 	<p>إنتاج وزراعة 1.5 مليون شتلة مثمرة</p>	<p>إنتاج وزراعة 1.5 مليون شتلة مثمرة</p>	<p>إنتاج وزراعة 1.5 مليون شتلة مثمرة</p>	<p>7. عدد الأشغال التي تم إنتاجها</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - الإدارات الفنية في الوزارة 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير إدارة المشروع - تقارير الإدارة العامة للإرشاد - تقارير الإدارة العامة للغابات والراعي - تقارير مديريات الزراعة 	<p>إنتاج وزراعة 0.75 مليون شتلة حرجية ورعوية</p>	<p>إنتاج وزراعة 0.75 مليون شتلة حرجية ورعوية</p>	<p>إنتاج وزراعة 0.75 مليون شتلة حرجية ورعوية</p>	<p>8. عدد الأشجار الحرجية والرعوية التي تم توزيعها</p>

<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المشروع - مديريات الزراعة - الإدارات الفنية في الوزارة 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير إدارة المشاريع - تقارير مديريات الزراعة - سجلات الشركات التابعة - تقارير المتابعة - سجلات الجمعيات التعاونية - سجلات الصادرات 	<p>زيادة إنتاجية الزيتون بمعدل 5% وزيادة الصادرات السنوية بمعدل 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من الحليب بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من المواليد بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاج العسل بنسبة %...</p> <p>زيادة إنتاج السمك بنسبة %..</p> <p>تحسين الإنتاجية للمحاصيل المشمولة بنسبة..% وزيادة صادراتها بنسبة..%</p> <p>تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية بمعدل..%</p>	<p>زيادة إنتاجية الزيتون بمعدل 5% وزيادة الصادرات السنوية بمعدل 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من الحليب بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من المواليد بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاج العسل بنسبة %...</p> <p>زيادة إنتاج السمك بنسبة %..</p> <p>تحسين الإنتاجية للمحاصيل المشمولة بنسبة..% وزيادة صادراتها بنسبة..%</p> <p>تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية بمعدل..%</p>	<p>زيادة إنتاجية الزيتون بمعدل 5% وزيادة الصادرات السنوية بمعدل 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من الحليب بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاجية الأغنام من المواليد بنسبة 5%</p> <p>زيادة إنتاج العسل بنسبة %...</p> <p>زيادة إنتاج السمك بنسبة %..</p> <p>تحسين الإنتاجية للمحاصيل المشمولة بنسبة..% وزيادة صادراتها بنسبة..%</p> <p>تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية بمعدل..%</p>	<p>9. نسبة الزيادة في إنتاجية الزيتون ونسبة الزيادة في الصادرات السنوية</p> <p>10. نسبة زيادة إنتاجية الأغنام من الحليب</p> <p>11. نسبة زيادة إنتاجية الأغنام من المواليد</p> <p>12. نسبة الزيادة في إنتاج العسل</p> <p>12. نسبة الزيادة في إنتاج الاسماك</p> <p>13. نسبة التحسن في إنتاجية المحاصيل المشمولة وزيادة صادراتها</p> <p>14. نسبة التحسن في إنتاجية المحاصيل الحقلية</p>
--	---	---	---	---	--

15. عدد اللجان الشعبية التي تلقت دعماً					- تقارير المشروع - تقارير مديريات الزراعة	- وزارة الزراعة
16. عدد عمال المستوطنات الذين تم تشغيلهم سنوياً					- تقارير المشروع - تقارير مديريات الزراعة	- وزارة الزراعة

1. برنامج تحسين الخدمات الزراعية						
1. توفير وإعداد وتنفيذ ثلاث برامج زراعية متخصصة وهي برنامج إرشادي الريتون. برنامج إرشادي الأغنام وبرنامج إرشادي العنب						
2. عدد الحيوانات التي تم خصيها للحد من انتشار الأمراض	خصين... ألف رأس والحد من انتشار أمراض... بنسبة...%.	خصين... ألف رأس والحد من انتشار أمراض... بنسبة...%.	- خصين... ألف رأس ... والفرد من انتشار أمراض... بنسبة...%.	- تقارير مديريات البيطرة - سجلات كميات المطاعيم الموزعة على المديريات	- وزارة الزراعة - الإدارة العامة للإرشاد	
3. تقليل انتشار الأمراض	تقليل انتشار الأمراض بنسبة...%.	تقليل انتشار الأمراض بنسبة...%.	- تقليل انتشار الأمراض بنسبة بنسبة...%.	- تقارير البيطرة - تقارير وزارة الصحة	- وزارة الزراعة - وزارة الصحة - مديريات البيطرة	
4. تأسيس بنك الجينات وممارسته لعمله				- تقرير استلام العمل	- وزارة الزراعة - المركز الوطني للبحوث الزراعية	
5. تأسيس مركز إكثار البذار وممارسته لهامه				- تقرير استلام العمل	- وزارة الزراعة - المركز الوطني للبحوث الزراعية	
6. تأسيس شركة التسويق وممارستها لعمالها				- سجلات التأسيس والترخيص	- وزارة الزراعة - وزارة الاقتصاد الوطني	
7. تأسيس مؤسسة التمويل الزراعي وممارستها لأعمالها					- وزارة الزراعة - سلطة النقد	

8. إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وممارسته لعمله					سجلات التأسيس والترخيص	وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة المالية
9. عدد الأسرى والأسيرات الجرحين الذين استفادوا من الدعم الزراعي					تقارير مديريات الزراعة تقارير المشروع	وزارة الزراعة
10. إنشاء مختبر... ومختبر... وتأهيل مختبر... بالإضافة إلى إنشاء... محجر بيطري					تقرير استلام العمل	وزارة الزراعة الإدارة العامة للخدمات البيطرية
11. عدد المجالس التي تم دعمها ماليا عدد المجالس التي تم تفعيلها					تقارير المشروع تقارير مديريات الزراعة	وزارة الزراعة
12. عقد ... دورة تدريبية بمعدل ... دورة سنويا وتدريب ما يقارب... متدرب سنويا					تقارير الدورات التدريبية تقارير المشروع	إدارة المشروع وزارة الزراعة الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
13. خطة تطوير وتحسين إدارة مركز البحوث قد أعدت وتم تنفيذها					نموذج الخطة تقارير المشروع	وزارة الزراعة المركز الوطني للبحوث الزراعية

3. البرنامج الإداري						
1. اعتماد نظام أتمتة مالي وإداري وتشغيله تعديل... قانون ونظام واقتراح... قانون ونظام					تقارير المشاريع	وزارة الزراعة الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
2. اصدار قانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية					نص القانون	وزارة الزراعة

ملحق أ: نماذج ملخص السياسات

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت
السياسة:	تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة «ج»
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	بالرغم من عدم النص المباشر في أي من السياسات والتدخلات في الإستراتيجية السابقة على المناطق المسماة «ج» إلا انه تم تضمينها في سياسة الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي والتي كانت احد سياسات الهدف الاستراتيجي الثاني « الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية مدارة بكفاءة وبشكل مستدام في الإستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣ »
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة على العمل تحقيق التنمية الزراعية والريفية المتكاملة لحوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية من خلال وضع وتنفيذ خطة متكاملة تهدف تمكين سكان هذه المناطق اقتصاديا عن طريق استغلال الموارد الزراعية ضمن مفهوم سيادي وامن.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ol style="list-style-type: none"> 1. التطورات السياسية وخاصة الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 2. الإمكانيات الكبيرة وخاصة في مجال تطوير وجمع وحصاد الموارد المائية 3. وجود معظم الأراضي الزراعية في المناطق المسماة «ج» 4. دعم المزارعين المتضررين والمتضررات من الجدار والمستوطنات كونها واقعة ضمن المناطق المسماة «ج»
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	سيتم من خلال استصلاح وتطوير الأراضي الزراعية في المناطق المسماة «ج» زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة ربحية المزارعين وزيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
الاجتماعية:	إن تنفيذ هذه السياسة سيؤدي بالضرورة إلى تحسين الظروف المعيشية للمستهدفين والمستفيدين المباشرين وغير المباشرين. كما وسيتم استحداث فرص عمل كبيرة سواء كانت موسمية أو دائمة. بالإضافة إلى أن ظروف المعيشة للنساء والشباب ستتأثر إيجابيا بتنفيذ هذه السياسة سواء كان ذلك بسبب تحسين دخل الأسرة أو توفير فرص العمل.
الأمنية:	سيساهم تنفيذ هذه السياسة بصورة ايجابية على الأوضاع الأمنية للوطن والمواطن من خلال تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل للمواطنين.
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى القيام بأنشطة وتدخلات تتعلق بالمحافظة على التربة. زراعة الأشجار. الحصاد المائي تطوير المراعي والغابات وكلها ستساهم في تحسين حالة البيئة والمحافظة عليها.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون، النساء، الشباب، أصحاب المصالح الزراعية، التجار، وصغار المتعهدين والبدو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، المجالس المحلية، المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية والتعاونيات

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت
السياسة:	إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة استمرارا لسياسية وزارة الزراعة خلال الفترات السابقة خاصة في استراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣. حيث تم ادراجها تحت نفس المسمى ضمن الهدف الاستراتيجي «صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة قد تعزز». وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال الفترة السابقة إلا ان الاعتداءات المستمرة من قبل الاحتلال واستمرار الحصار على قطاع غزة تتطلب الاستمرار في هذه السياسة والتوسع فيها
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة دعما لمزارعين والمزارعات في قطاع غزة والمزارعين والمزارعات خلف وحول الجدار بالإضافة إلى مزارعي الأغوار (وهم المزارعين الأكثر تضررا من الاجراءات الاسرائيلية) وتمكينهم من البقاء في العمل الزراعي. حيث يعتبر ذلك أولوية مقدمة خلال المرحلة القادمة.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • تمكين المزارعين والمزارعات ودعم صمودهم في وجه الاعتداءات الاسرائيلية • زيادة واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية والحصار على قطاع غزة • تركيز الاحتلال الاسرائيلي على مصادرة الاراضي الزراعية والمياه • التأثير المباشر لهذه السياسة على اوضاع الامن الغذائي الاسري
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية وبالتالي زيادة ربحية المزارعين والمزارعات وزيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
الاجتماعية:	إن تنفيذ هذه السياسة سيؤدي بالضرورة إلى تحسين الظروف المعيشية للمستهدفين والمستهدفات وعائلاتهم. من خلال زيادة دخلهم. ورفع مستوى الامن الغذائي. كما سيساعد في عدم هجرة الفئة المستهدفة لأراضيهم من خلال دعم صمودهم بالإضافة الى رفع مستوى الوعي لدى الفئة المستهدفة لأهمية صمودهم وتشبثهم بأراضيهم
الأمنية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيولد شعور لدى الفئة المستهدفة بالدعم والأمان مما سينعكس بشكل ايجابي على الوضع الامني للوطن والمواطن.
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الاراضي الزراعية وزيادة رقعتها ما يساهم في تحسين حالة البيئة والمحافظة عليها.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون (المتضررون والمتضررات من الاجراءات الاسرائيلية). النساء. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. وصغار المتعهدين والبذو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. سلطة المياه. سلطة جودة البيئة. المجالس المحلية. المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت
السياسة:	دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	هي استمرار لنفس السياسة في الاستراتيجية السابقة ٢٠١١-٢٠١٣، والتي تأتي ضمن الهدف الاستراتيجي الاول «صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة قد تعزز». نظرا لما تشكله هذه الفئة من نسبة كبيرة، فإن استمرار العمل في هذه السياسة يعتبر من الاولويات بالرغم من الانشطة ذات العلاقة التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة.
التوجه المقترح للسياسة:	يتضمن تنفيذ هذه السياسة مجموعة من الأنشطة التي ستسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري بالإضافة إلى توفير فرص عمل ومصادر دخل إضافية للريفيين والريفيات. حيث تبلغ نسبة المزارعين الحائزين الذين يستهلكون كل ما ينتجون حوالي ٧٠٪ من مجموع الحائزين
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> النسبة الكبيرة التي تمثلها الفئة المستهدفة من مجموع المزارعين والسكان ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية انخفاض العوائد (الارباح) نظرا لصغر الحيازة الزراعية التغير المناخي والكوارث الطبيعية التي يتأثر بها صغار المزارعين خاصة بشكل كبير.
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة ربحية المزارعين والمزارعات وزيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
الاجتماعية:	رفع المستوى المعيشي للمستهدفين والمستفيدين المباشرين وغير المباشرين. استحداث فرص عمل جديدة سواء كانت موسمية أو دائمة، وبالتالي تحسين دخل الفرد والأسرة. بالإضافة الى رفع مستوى الامن الغذائي على مستوى الاسرة والوطن معا.
الأمنية:	ان تحسين الأوضاع الاقتصادية سيؤدي بالضرورة الى تحسين الأوضاع الأمنية للوطن والمواطن وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل للمواطنين.
البيئة:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على المحافظة على الاراضي الزراعية بصورة خاصة والموارد الطبيعية بصورة عامة وهذا سينعكس بشكل مباشر على المحافظة على الوضع البيئي وتحسينه.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	صغار المزارعين، النساء، أصحاب المصالح الزراعية، التجار، وصغار المتعهدين والبدو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، المجالس المحلية، المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت
السياسة:	توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية
الوضعيا لفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	في الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٣). جاءت هذه السياسة ضمن سياستين منفصلتين. الأولى تحت عنوان «توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر». والثانية تحت عنوان « توفير المختبرات المرجعية الوطنية». والسياستان تقعان ضمن الهدف الاستراتيجي «جاهزية القطاع الزراعي للمساعدة في تحقيق متطلبات إقامة الدولة قد أجزت». ولقد كان تنفيذ هذه السياسة محدوداً في الفترة السابقة. وتأتي أهمية الاستمرار في هذه السياسة والتوسع فيها لأهميتها وضرورتها للرقابة على وسلامة الغذاء وصحة المواطنين
التوجه المقترح للسياسة:	العمل على ضبط نوعية وسلامة ومطابقة السلع والمنتجات الزراعية والحيوانات الحية الداخلة إلى فلسطين ضمن الشروط والمواصفات المعتمدة. ويعتبر ذلك شرطاً أو متطلباً أساسياً يتوجب الإعداد والتحضير له مسبقاً لما في ذلك من أثر كبير على صحة المواطنين والاقتصاد الوطني. وهذا بدوره يتطلب الارتقاء بمستوى المختبرات سواء كانت تلك ذات العلاقة بتحليل مدخلات الإنتاج المستوردة أو مختبرات تحليل الأمراض والأوبئة أو مختبرات ضبط جودة وسلامة الغذاء. هذا بالإضافة إلى توفير المختبرات المرجعية المعتمدة من قبل الجهات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع نسبة التهريب خاصة للسلع الزراعية للأسواق الفلسطينية • اغراق الاسواق الفلسطينية بالمنتجات الاجنبية (خاصة الاسرائيلية) مما يؤدي الى خسائر فادحة للمزارع الفلسطيني. • وجود سلع ومنتجات زراعية في الاسواق الفلسطينية غير صالحة • عدم توفر المختبرات بشكل كامل لرفع جودة المنتجات الزراعية الفلسطينية
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على حماية المنتج الفلسطيني والمحافظة على حصته السوقية والعمل على زيادته. من خلال الحد من المنافسة غير العادلة مع السلع والمنتجات الأجنبية الأمر الذي يؤدي الى المحافظة وزيادة ربحية المزارعين والمزارعات وبالتالي المحافظة على القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتي بدورها ستؤدي إلى المحافظة على أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني.
الاجتماعية:	تنفيذ هذه السياسة سيعمل على المحافظة على صحة المواطن وسلامته غذائياً. كذلك زيادة دخول الفئات المستهدفة وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم كذلك سيرفع من مستوى الامن الغذائي
الأمنية:	ان المحافظة على صحة المواطن وسلامته غذائياً سيولد شعوراً بالأمن والطمأنينة لدى المواطنين والمواطنات. الأمر الذي سينعكس على الوضع الأمني للوطن والمواطن بشكل ايجابي
البيئة:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على المحافظة وحماية الثروة النباتية والحيوانية من الأمراض والأوبئة وهذا سينعكس بشكل ايجابي على الوضع البيئي وتحسينه.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المستهلك الفلسطيني. المزارعون. أصحاب المصالح الزراعية. التجار
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. الضابطة الجمركية. وزارة الاقتصاد الوطني. وزارة الصحة. وزارة الحكم المحلي. وزارة شؤون المرأة. الجامعات والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت
السياسة:	انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة اضافة جديدة. خاصة بعد اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين. حيث لم يكن هذا القرار موجود سابقا. الامر الذي يعني العمل على الاستفادة من هذا القرار لصالح تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني.
التوجه المقترح للسياسة:	في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين فان الباب أضحى مفتوحا أمام فلسطين للانضمام للمنظمات والاتفاقيات والمواثيق الدولية بحيث تصبح شريكا فاعلا على الساحة الدولية. وفي هذا السياق فان إعداد الملفات الخاصة بالشأن الزراعي بما في ذلك المزايب والأعباء والاشتراطات التي قد ترتب على ذلك يعتبر أولوية متقدمة بحيث تتناسق مع القرار السياسي في هذا الصدد.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> وجود العديد من المنظمات الدولية الزراعية التي لم تنضم لها فلسطين ان الانضمام الى المنظمات الدولية سيساهم في حماية القطاع الزراعي الفلسطيني من الاعتداءات الاسرائيلية عدم استفادة القطاع الزراعي الفلسطيني من الكثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيؤدي الى حماية المنتج الفلسطيني وزيادة الصادرات الزراعية وبالتالي تحسين الانتاج الزراعي ما سيؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي
الاجتماعية:	ان تأثير هذه السياسة سيكون بشكل غير مباشر من خلال زيادة الانتاج الزراعي وبالتالي خلق فرص عمل الامر الذي يؤدي الى رفع المستوى المعيشي للمواطنين
الأمنية:	ان انضمام فلسطين الى الاتفاقيات والمنظمات الدولية سيولد شعور بالرضا لدى المواطنين ما سينعكس ايجابا على الاوضاع الامنية
البيئة:	ان تنفيذ هذه السياسة سينعكس ايجابا على الوضع البيئي من خلال الانضمام للاتفاقيات والمنظمات ذات العلاقة بالبيئة ما قد يساهم في حماية البيئة من الاعتداءات الاسرائيلية عليها.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون والمزارعات. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. رجال الأعمال المصدرون والمستوردون
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. وزارة الاقتصاد الوطني. وزارة الخارجية. وزارة شؤون المرأة. والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية. المنظمات الدولية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام
السياسة:	تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لسياستين منفصلتين في الاستراتيجية السابقة ٢٠١١-٢٠١٣. الأولى تحمل عنوان « زيادة وفرة المياه وتحسين إدارة العرض». والثانية « تحسين إدارة الطلب على المياه الزراعية». ضمن الهدف الاستراتيجي « الموارد الزراعية في الأراضي الفلسطينية مدارة بكفاءة وبشكل مستدام بما يضمن المحافظة على البيئة وحمايتها من التدهور». بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة إلا ان ادارة المياه الزراعية من (ناحية العرض والطلب) بشكل كفؤ يعتبر من الاولويات المهمة والمستمرة
التوجه المقترح للسياسة:	ستعمل هذه السياسة على تنفيذ التدخلات والإجراءات الكفيلة بتوفير مياه إضافية للزراعة سواء كان ذلك من مصادر تقليدية أو غير تقليدية بالإضافة الى تحسين كفاءة استخدام مياه الري. وغني عن القول إن مجالات التحسين في إدارة مياه الزراعة تعتبر كبيرة ومجدية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> شح المياه بشكل عام وتلك المتوفرة للزراعة بشكل خاص وعدم استغلال بعض المصادر المائية الفلسطينية كفاءة استعمال المياه الزراعية ليست بالمستوى المطلوب زيادة التنافس على المياه بين القطاعات المختلفة توفير مياه لاستصلاح أراضٍ جديدة
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	حيث ستعمل هذه السياسة على رفع كفاءة استخدام مياه الري و تقليل تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الزراعي. كما ان زيادة وفرة المياه سيؤدي الى اتساع الرقعة الزراعية وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي. الأمر الذي سوف يعمل على تنمية القطاع الزراعي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني.
الاجتماعية:	تنفيذ هذه السياسة سيؤدي الى زيادة وفرة المياه وتحسين حالة الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل مما يساعد في تقليل نسب البطالة وزيادة الدخل الشخصي والأسري.
الأمنية:	سينعكس تنفيذ هذه السياسة بشكل ايجابي على الأوضاع الامنية حيث سيؤدي تنفيذ هذه السياسة الى رفع مستوى الأمن المائي لدى المواطن وكذلك رفع مستويات الأمن الغذائي بالإضافة الى الشعور بالأمان نتيجة رفع المستوى المعيشي للمستفيدين
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى تحسين البيئة وخاصة فيما يتعلق بالضخ الجائر وملح المياه الجوفية بالإضافة الى اتساع الرقعة الخضراء.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون والمزارعات. اصحاب ابار المياه. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. والبدو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. سلطة المياه. سلطة جودة البيئة. المجالس المحلية. المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفو ومستدام
السياسة:	الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتدادا للسياسة التي انتهجتها الوزارة من خلال الاستراتيجية الزراعية ٢٠١١-٢٠١٣، التي تحمل نفس المسمى. وضمن الهدف الاستراتيجي « الموارد الزراعية في الأراضي الفلسطينية مدارة بكفاءة وبشكل مستدام بما يضمن المحافظة على البيئة وحمايتها من التدهور». بالرغم من الجهود الكبيرة والأنشطة المبذولة والتقدم الحاصل في هذا المجال خلال الفترة الماضية إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى زيادة واستمرارية.
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال السياسة العمل على زيادة الرقعة الزراعية وذلك من خلال استصلاح وتطوير الأراضي وكذلك توفير مصادر مائية إضافية أو جديدة لبعض الأراضي الزراعية غير المستغلة حاليا هذا بالإضافة إلى استغلال الأراضي التي لا تصلح إلا لاستعمال الغابات أو المراعي سواء كانت حكومية أم خاصة بزراعتها بالأشجار الحرجية أو النباتات الرعوية وسيتم العمل على زيادة إنتاجية وحمولة الأراضي الرعوية والمحافظة عليها وحماية الغطاء النباتي من التدهور واستخدامه بشكل مستدام.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • الحاجة الى زيادة الرقعة الزراعية والتوسع في الانتاج الزراعي افقيا وعموديا • حاجة التنوع الحيوي الزراعي الى حماية كثرة وطنية • حاجة المراعي والغابات الى إعادة تأهيل وتطوير • زيادة التصحر والجفاف التربة وعدم استغلال مياه الأمطار بشكل كاف
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة المساحات المزروعة وزيادة المساحة الرعوية وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) مما يؤدي الى زيادة الدخل الزراعي الأمر الذي سوف يؤدي الى زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي والتي بدورها ستؤدي إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي المحلي
الاجتماعية:	تنفيذ هذه السياسة سيؤدي الى خلق فرص عمل ورفع مستوى دخل الاسرة ورفع المستوى المعيشي لهم، كما ستؤدي هذه السياسة الى تقليل نسبة الهجرة من الريف الى المدن
الأمنية:	سيساهم تنفيذ هذه السياسة بصورة ايجابية على الأوضاع الأمنية للوطن والمواطن من خلال تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل للمواطنين وزيادة دخولهم.
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى تحسين الأوضاع البيئية من خلال زيادة المساحة الزراعية، و المساحة الرعوية، و المحافظة على التنوع الحيوي الزراعي والحياة البرية والبيئية
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون، النساء، الشباب، أصحاب المصالح الزراعية، التجار، وصغار المتعهدين والبدو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، المجالس المحلية، المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفو ومستدام
السياسة:	التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة ادخال للتغير على السياسة في الاستراتيجية الزراعية ٢٠١١-٢٠١٣، التي تحمل اسم « تطوير آليات للتعامل مع الكوارث الطبيعية» والتي أتت ضمن الهدف الاستراتيجي «بنية ختية وخدمات زراعية مناسبة». وبالتالي جاءت هذه السياسة اخذة بعين الاعتبار ما تم تجارزه في الفترة السابقة والاهتمام المتزايد بموضوع التغير المناخي
التوجه المقترح للسياسة:	في ضوء التغيرات المناخية الحالية والمتوقعة والتمثلة بشكل رئيسي بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كميات الأمطار السنوية. ونظرا لتأثر القطاع الزراعي بشكل كبير بنتائج تلك التغيرات بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي والموارد الزراعية فان اتخاذ الإجراءات والترتيبات الكفيلة بالحد من أو التأقلم مع أو تفضادي سلبيات التغير المناخي والكوارث الطبيعية يعتبر أولوية سيتم تنفيذها من خلال هذه السياسة
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الاستثمار • الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة • عدم وجود اليات واضحة للتعامل مع الكوارث
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على تشجيع الاستثمار في الزراعة وتقليل الأضرار والخسائر التي يتكبدها المزارعون، مما يعني زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني.
الاجتماعية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة مستويات الامن الغذائي. كذلك تقليل البطالة ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة الاستثمار في الزراعة
الأمنية:	ان زيادة الامن الغذائي ورفع المستويات المعيشية سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية للوطن والمواطن
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى تحسين الأوضاع البيئية وتحسينها من خلال زيادة المساحة المزروعة.
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون، التجار، العاطلين عن العمل، المقترضين، المزارعين المتضررين والمزارعات المتضررات من الكوارث الطبيعية
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، مؤسسات الإقراض، شركات التأمين، البنوك، وزارة المالية، المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الامن الغذائي قد تزايدت
السياسة:	دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لسياستين مختلفتين. في الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٣). السياسة الاولى تحمل عنوان «تطبيق النظم الحديثة في الإنتاج النباتي» والثانية «التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف في الإنتاج الحيواني». وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي «تحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومساهمتها في الأمن الغذائي». بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة. وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال خلال الفترة الماضية إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى زيادة واستمرارية
التوجه المقترح للسياسة:	تشكل الزراعة التي تعتمد في ريعها على مياه الأمطار (البعلية) الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية المستغلة هذا بالإضافة إلى أن غالبية حائزي الثروة الحيوانية هم من صغار مربي الأغنام والماعز. حيث يطبق هؤلاء المزارعون والمزارعات أساليب الزراعة التقليدية في الإنتاج لذا فان تمكين هؤلاء المزارعين من تبني تقنيات وأساليب حديثة في الإنتاج بشقوية النباتي والحيواني سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل خاص المدخلات و الأعلاف والعلاجات تدني المستوى المعيشي والاقتصادي للمزارعين ومحدودية ربحيتهم تدني الإنتاجية نتيجة لعدم إتباع النظم الإنتاجية والإدارية الملائمة
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة دخل المزارعين نتيجة رفع الانتاج والإنتاجية الزراعية. وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني.
الاجتماعية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وزيادة دخل المزارعين وتحسين مستوياتهم المعيشية. بالإضافة الى تثبيت المزارعين وبشكل خاص أصحاب الثروة الحيوانية في أراضيهم
الأمنية:	ان زيادة الامن الغذائي ورفع المستويات المعيشية للمزارعين سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية بشكل عام
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الاوضاع البيئية وتحسينها
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون والمزارعات. مربي الماشية. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. والبدو
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. سلطة المياه. المجالس المحلية. المنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الامن الغذائي قد تزايدت
السياسة:	توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لسياستين مختلفتين. في الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٣). السياسة الاولى تحمل عنوان « توجيه الإنتاج الزراعي الفلسطيني نحو متطلبات الأسواق المحلية والدولية» والثانية «ترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية وحمايتها». وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي « قدرة الإنتاج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية قد حسنت». بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى زيادة واستمرارية بحيث يجب مواكبة التغيرات في الاسواق بشكل مستمر. والعمل على الحد من الاستيراد لبعض السلع والمنتجات الزراعية وترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية ودعم الصادرات الفلسطينية
التوجه المقترح للسياسة:	إن توجيه الإنتاج الزراعي للاستجابة إلى حاجات ومتطلبات الأسواق المحلية والخارجية من حيث النوعية والسعر يشكل تحدياً رئيسياً يجب العمل على تحقيقه من خلال تحسين عمليات ما قبل الحصاد وما بعده. وهذا يتطلب التعامل مع كافة حلقات السلسلة السليعية / السوقية واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين كفاءة تلك الحلقات وبشكل خاص لدى صغار المزارعين اخذين بعين الاعتبار الحاجة الماسة إلى تحسين وتطوير العملية التسويقية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • محدودية الاسواق التي تصل اليها المنتجات الزراعية الفلسطينية. • نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي مستوردة ويمكن إنتاجها محلياً • عدم استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الزراعة الفلسطينية • محدودية الصادرات الزراعية مقارنة بما هو ممكن
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة تسويق المنتجات الزراعية وبالتالي زيادة الإنتاج. زيادة الصادرات وتقليل الواردات. وزيادة الاستثمار الزراعي. كل ذلك حتما سيؤدي الى نمو القطاع الزراعي بشكل خاص ونمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
الاجتماعية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على المساهمة في تحقيق الامن الغذائي. زيادة دخل المزارعين وتحسين مستوياتهم المعيشية. وخلق فرص عمل
الأمنية:	ان زيادة الامن الغذائي وخلق فرص عمل وزيادة الدخل ورفع المستويات المعيشية للمزارعين سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية بشكل عام
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الاوضاع البيئية وتحسينها من خلال زيادة الانتاج الزراعي
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعون والمزارعات. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. المصدرون. المستوردون
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. وزارة الاقتصاد الوطني. وزارة الخارجية. بال توريد والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة
السياسة:	تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد ودمج لسياستين مختلفتين. في الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٣). السياسة الاولى تحمل عنوان « تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية» والثانية «تحديث وتوحيد الإطار القانوني». وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي «لدى القطاع الزراعي إطاراً مؤسسياً وقانونياً ملائماً وقوى بشرية مدربة ومؤهلة تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال خلال الفترة الماضية إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى استمرارية ومتابعة
التوجه المقترح للسياسة:	سيتم من خلال هذه السياسة تحسين وتطوير الاستراتيجيات والخطط تحت القطاعية والمؤسسية وتحديث وسائل وسياسات العمل الإداري والمالي وتوفير البيئة الملائمة للعمل بالإضافة إلى تحديث واستكمال الإطار القانوني الناظم للعمل في القطاع الزراعي واليات ووسائل التنسيق والتعاون بين أصحاب العلاقة في القطاع الزراعي.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> التداخل والتضارب في صلاحيات المؤسسات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية كفاءة المؤسسات الزراعية لا تزال بحاجة الى تحسين ضعف بيئة عمل المؤسسات في القطاع الزراعي عدم ملائمة او نقص في التشريعات والقوانين والأنظمة الزراعية
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل بشكل غير مباشر من خلال اعداد مؤسسات زراعية فعالة ذات اطر وقوانين فعالة. الى تنمية القطاع الزراعي ونموه وزيادة اهميته في الاقتصاد
الاجتماعية:	سيؤدي الى خلق فرص عمل وتحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الأداء وإيجاد كوادر فنية زراعية مدربة ومؤهلة.
الأمنية:	ان تحسين كفاءة المؤسسات الزراعية وتطوير القوانين سيولد شعوراً بين المواطنين والمزارعين بوجود دولة المؤسسات وبالتالي الشعور بالأمان مما سينعكس بشكل ايجابي على الوضع الامني.
البيئة:	تأثير غير مباشر ضئيل
الفئات المتأثرة بالسياسة:	العاملون والعمال بالقطاع الزراعي. أصحاب المصالح الزراعية. التجار
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. سلطة جودة البيئة. المجلس التشريعي. وزارة العدل. وزارة التخطيط والتنمية الادارية. الجامعات. والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة
السياسة:	تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد لنفس السياسة تحت عنوان « تأهيل وتدريب القوى البشرية ». في الاستراتيجية السابقة ٢٠١١-٢٠١٣. وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي "لدى القطاع الزراعي إطارا مؤسسيا وقانونيا ملائما وقوى بشرية مدربة ومؤهلة تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة". بالرغم من الجهود والأنشطة المبذولة خلال الفترة السابقة إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى استمرارية ومتابعة
التوجه المقترح للسياسة:	يشكل وجود القوى البشرية الكفؤة أساسا للمؤسسات القادرة على النهوض بالعمل الزراعي سواء على مستوى قيادة القطاع أو تقديم الخدمات الزراعية أو على مستوى المزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين. ولا بد من أن تشكل أنشطة التدريب والتأهيل استجابة للحاجات الفعلية للمستفيدين والمستفيدات وان تركز ما أمكن على الأنشطة التطبيقية والعملية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • كفاءة وفعالية العاملين والعاملات في المجال الزراعي لا زالت بحاجة الى تحسين • تطور العلوم المختلفة بشكل مستمر ومتواصل. الامر الذي يستوجب متابعتها • اختلاف المهام المناطة بالعامل الواحد
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل بشكل غير مباشر من خلال زيادة فعالية العاملين في القطاع الزراعي الى تنمية القطاع الزراعي ونموه وزيادة اهميته في الاقتصاد
الاجتماعية:	سيؤدي الى خلق فرص عمل وزيادة الدخل للعامل ذو الكفاءة العالية. وتحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الأداء وإيجاد كوادر زراعية مدربة ومؤهلة.
الأمنية:	ان تحسين كفاءة تقديم الخدمات ورضا الجمهور عن الاداء سيولد شعور بين المواطنين الشعور بالأمان.
البيئة:	تأثير غير مباشر ضئيل
الفئات المتأثرة بالسياسة:	العاملون بالقطاع الزراعي. المزارعون والمزارعات. أصحاب المصالح الزراعية. التجار
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. وزارة التخطيط والتنمية الادارية. الجامعات. والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة
السياسة:	تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة
الوضع ف بالفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد لسياسة «خلق بيئة استثمارية وتحفيز الاستثمار في الزراعة وخدماتها». في الاستراتيجية السابقة ٢٠١١-٢٠١٣، وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية و خدمات زراعية مناسبة». والتي لا تزال تحتاج إلى استمرارية ومتابعة
التوجه المقترح للسياسة:	إن تحفيز الاستثمار وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكلان مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية الزراعية وتساهمان بشكل مباشر في تحسين كفاءة استعمال الموارد وتنافسية الزراعة الفلسطينية على المستوى المحلي والخارجي. لا بد من توفير البيئة المواتية لاستقطاب الاستثمار وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمها توفير الإطار القانوني المناسب بما فيها ضمان المخاطر السياسية تلك ذات العلاقة بالاحتلال وإجراءاته
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • لاتزال العلاقة بين القطاعين العام والخاص تقتصر الى الشراكة • استثمار القطاع الخاص في الزراعة ما زال متواضعا • تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة الانتاج الزراعي من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. مما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
الاجتماعية:	زيادة الاستثمار ستؤدي الى خلق فرص عمل وزيادة الدخل للمزارعين. وبالتالي رفع المستوى المعيشي للمزارعين
الأمنية:	ان زيادة الامن الغذائي وخلق فرص عمل وزيادة الدخل ورفع المستويات المعيشية للمزارعين سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية بشكل عام
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الأوضاع البيئية وتحسينها من خلال زيادة الانتاج الزراعي
الفئات المتأثرة بالسياسة:	العاملون بالقطاع الزراعي، أصحاب المصالح الزراعية، التجار، رجال الاعمال، المزارعين والمزارعات
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، هيئة تشجيع الاستثمار، وزارة المالية، البنوك، وزارة الاقتصاد الوطني والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية

نموذج ملخص السياسات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة
السياسة:	تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد لسياسة «تحسين خدمات الإرشاد، ووقاية النبات، البيطرة والبحث العلمي» في الاستراتيجية السابقة ٢٠١١-٢٠١٣. وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية وخدمات زراعية مناسبة». والتي لا تزال تحتاج إلى استمرارية ومتابعة كما انه يجب العمل على مراجعة احتياجات القطاع الزراعي من الخدمات الزراعية و تطويرها.
التوجه المقترح للسياسة:	ما لا شك فيه إن توفير الخدمات الفنية الزراعية بالسوية والوقت المناسبين تؤثر إيجاباً على نوعية وتنافسية الإنتاج. بالرغم من أن معظم الخدمات الفنية يقوم بتقديمها مؤسسات القطاع العام إلا أن للقطاع الأهلي والخاص أدواراً مهمة في هذا المجال ويتوجب في هذا المجال تطوير قدرات وتمكين القطاع الخاص من الجاز وتقديم هذه الخدمات وبشكل خاص الخدمات التسويقية.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين والمزارعات لا زالت بحاجة الى تحسين • ضعف أنشطة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة الانتاج الزراعي من خلال رفع مستوى المزارع الفني والتقني. مما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
الاجتماعية:	هذه السياسة ستؤدي الى وزيادة الدخل للمزارعين والمزارعات. وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم
الأمنية:	ان خلق فرص عمل وزيادة الدخل ورفع المستويات المعيشية للمزارعين والمزارعات سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية بشكل عام
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الأوضاع البيئية وتحسينها من خلال زيادة الانتاج الزراعي
الفئات المتأثرة بالسياسة:	العاملون والعاملات بقطاع الخدمات الزراعية، أصحاب المصالح الزراعية، التجار، رجال الاعمال، المزارعين والمزارعات
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة، الجامعات، وزارة الصحة، والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية والتعاونيات

القطاع:	الزراعة
الهدف الاستراتيجي:	لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة
السياسة:	تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:	تعتبر هذه السياسة امتداد لسياسة «تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي». في الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٣). وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية وخدمات زراعية مناسبة». والتي لا تزال تحتاج إلى استمرارية ومتابعة
التوجه المقترح للسياسة:	يتميز القطاع الزراعي بارتفاع عوامل المخاطرة واللايقين والتي تجعل تقديم خدمات الإقراض والتمويل والتأمين الزراعي اما مكلفة أو غير متوفرة. ونظرا لأهمية توفير هذه الخدمات لإحداث التنمية الزراعية فسيتم من خلال هذه السياسة العمل على إنشاء آليات وأنظمة لتوفير تلك الخدمات بالشراكة مع القطاع بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف مؤسسات الإقراض خاصة للقطاع الزراعي • ضعف مؤسسات التمويل الزراعي • عدم وجود تأمين زراعي • ضعف المناخ المشجع للاستثمار في القطاع الزراعي
مجال السياسة:	

- بسط السيطرة الفلسطينية على ارض الدولة ومواردها وتطويرها
- استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفعاليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية
- إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان
- تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني
- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية
- تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربيا وإقليميا ودوليا
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وادماج مساواة النوع الاجتماعي

الآثار التي ستخلفها السياسة:

الاقتصادية:	ان تنفيذ هذه السياسة سيعمل على زيادة الانتاج الزراعي من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وزياد التمويل للمشاريع الزراعية. مما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
الاجتماعية:	هذه السياسة ستؤدي الى زيادة الدخل للمزارعين. وبالتالي رفع المستوى المعيشي لهم
الأمنية:	ان خلق فرص عمل وزيادة الدخل ورفع المستويات المعيشية للمزارعين سيساهم بشكل ايجابي على الأوضاع الأمنية بشكل عام
البيئة:	سيؤدي تنفيذ هذه السياسة إلى المحافظة على الأوضاع البيئية وتحسينها من خلال زيادة الانتاج الزراعي
الفئات المتأثرة بالسياسة:	المزارعين والمزارعات. أصحاب المصالح الزراعية. التجار. رجال الاعمال
المؤسسات المتأثرة بالسياسة:	وزارة الزراعة. والمنظمات غير الحكومية وخاصة الزراعية. مؤسسات الإقراض. شركات التأمين. البنوك. وزارة المالية.

ملحق ب: توزيع المسؤوليات

توزيع المسؤوليات

السياسة: تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة «ج»

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج التنمية الزراعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	- تحديد الأراضي التي سيتم شمولها	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	- اعداد خطة لتطوير الزراعة في المناطق المسماة «ج»	
	- الارشاد والخدمات البيطرية	
	- القيام ببعض أنشطة إعادة التأهيل	
	- متابعة تنفيذ الخطة	
سلطة جودة البيئة	دعم المتابعة والتقييم	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها؟)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	التوعية والمساعدة في التخطيط	توفير المعلومات
مؤسسات القطاع الاهلي	تنفيذ بعض الأنشطة	المساعدة في توفير التمويل
مؤسسات القطاع الخاص	تنفيذ بعض الأنشطة	المساندة الفنية
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	التدريب. الارشاد والخدمات البيطرية
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
وزارة الزراعة	- مسح الاضرار وتحديد الاولويات	برنامج التنمية الزراعية
المؤسسات الحكومية الاخرى	- تحديد مجالات ووجه الدعم	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	- تقديم الدعم العيني والمالي والفني	
	- تقديم خدمات الارشاد والبيطرة	
	- تنفيذ بعض الانشطة	
	- تنفيذ بعض الانشطة	
	- المساهمة في التمويل	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	المساعدة في تحديد المزارعين المتضررين والمتضررات	التمويل
مؤسسات القطاع الخاص	تنفيذ بعض التدخلات	الدعم الفني واللوجستي
مؤسسات ومنظمات دولية	تنفيذ بعض التدخلات وخاصة المتعلقة بالمدخلات	توفير المعلومات
غيرها (حدد)	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	الارشاد والتدريب والخدمات البيطرية

توزيع المسؤوليات

السياسة: دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وقرعاء الريف والنساء والبدو

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟ برنامج التنمية الزراعية
	-	تحديد اوجه ومجالات الدعم لكل فئة
	-	توفير خدمات الارشاد الزراعي والبيطرة والتدريب
المؤسسات الحكومية الاخرى	وزارة الشؤون الاجتماعية	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	-	تنسيق الأنشطة مع برامج الحماية الاجتماعية
	وزارة شؤون المرأة	الارشاد الاسري والمنزلي
	وزارة المالية	المساعدة في توفير وإدارة التمويل
	الحفاظون	المتابعة وتنسيق الأنشطة على مستوى المحافظات
	وزارة العمل	دعم الجمعيات وتنسيق برامج خلق فرص العمل
	وزارة التخطيط والتنمية الادارية	متابعة التنفيذ
سلطة جودة البيئة	-	استقطاب التمويل في مجال الادارة المستدامة للاراضي والمتابعة والتقييم

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	معلومات عن المجموعات المهمشة	الارشاد والتدريب والخدمات البيطرية
مؤسسات القطاع الخاص	المساعدة في التنفيذ	تنسيق الانشطة المختلفة
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	استقطاب التمويل
غيرها (حدد)	تمويل ومتابعة ودعم فني	الدعم الفني واللوجستي

توزيع المسؤوليات

السياسة: توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	- الرقابة على الانتاج المحلي	
	- الوقاية ومكافحة الامراض والأوبئة النباتية والحيوانية	
	- الضابطة الجمركية	تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات
	- سلطة جودة البيئة	تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالبيئة
	- وزارة الصحة	تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالصحة

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	الرقابة والتنظيم	اعتماد المختبرات وتنظيم عملها
مؤسسات القطاع الاهلي	نشر الوعي والتثقيف. تقديم الخدمات	تقديم الدعم الفني
مؤسسات القطاع الخاص	الالتزام بإجراء الفحوص المحبرية اللازمة. تقديم الخدمات	الارشاد والتوعية والتثقيف
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: انضمام فلسطين للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة

الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين قد تعززت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الشؤون الخارجية	- الاستفادة من المزايا التي تقدمها تلك المنظمات والاتفاقيات لصالح المزارعين الفلسطينيين
	وزارة الاقتصاد الوطني	- تمثيل فلسطين في المحافل والمنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية
	وزارة المالية	- تقديم الدعم الفني
		- تقديم الدعم المالي

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها؟)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الاهلي	الدعم والمساندة	التشاور والإعلام
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	التشاور والمشاركة
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج التنمية الزراعية
	- اعادة تاهيل الابار والينابيع	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
	- الارشاد والتثقيف والتدريب	
	- الحصاد المائي وجمع المياه	
المؤسسات الحكومية الاخرى	سلطة المياه	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	سلطة جودة البيئة	- الدعم الفني والتنسيق وتنفيذ بعض الأنشطة
	وزارة المالية	- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالبيئة - المراقبة والتقييم - المساعدة في استقطاب التمويل وإدارته

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	المساعدة في التأهيل	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	الإرشاد تنفيذ المشاريع. التدريب	الدعم الفني
مؤسسات القطاع الخاص	تنفيذ المشاريع	المعلومات
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	الارشاد والتدريب
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

البرامج	الدور الرئيسي	المؤسسة	
(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	المؤسسة الرئيسية	المؤسسات الحكومية الأخرى
برنامج التنمية الزراعية	- استصلاح الاراضي	وزارة الزراعة	
	- المحافظة على التنوع الحيوي الزراعي		
	- زيادة الرقعة الخضراء		
برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية	- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بحماية التنوع الحيوي واستدامة البيئة - اسقطاب التمويل - المتابعة والتقييم	سلطة جودة البيئة	
	- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية واستدامتها	سلطة المياه	
	- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتحسين كفاءة استخدام الأراضي واستدامتها	سلطة الأراضي	

٢. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة	الدور الرئيسي	المؤسسة
(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	
تمويل	توفير المعلومات والبيانات. توفير المخططات	مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
ارشاد وتدريب وتثقيف	تنفيذ المشاريع. الارشاد والتثقيف. التدريب	مؤسسات القطاع الاهلي
متابعة وتوجيه	تنفيذ المشاريع	مؤسسات القطاع الخاص
	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	مؤسسات ومنظمات دولية
		غيرها (حدد)

توزيع المسؤوليات

السياسة: التكيف مع الأثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية

الهدف الاستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفؤ ومستدام

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
وزارة الزراعة	- الارشاد والتوعية والتدريب	برنامج التنمية الزراعية
	- الانذار المبكر	
	- تنفيذ الجزئية الخاصة بالزراعة من الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع اثار التغير المناخي	
	- تقييم الأضرار	
المؤسسات الحكومية الاخرى	- توفير الدعم الفني	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	- استقطاب التمويل	
	- التوعية	
	- توفير الدعم الفني	
	- التعاون الاقليمي	
سلطة جودة البيئة		
سلطة المياه		
وزارة المالية		
وزارة التخطيط والتنمية الادارية		
وزارة النقل والمواصلات	- توفير المعلومات الجوية والدعم الفني	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	المعلومات والإجراءات الوقائية	المعلومات والدعم الفني
مؤسسات القطاع الاهلي	تنفيذ المشاريع. الارشاد والتوعية	الارشاد والتدريب
مؤسسات القطاع الخاص	تنفيذ المشاريع	المتابعة
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الامن الغذائي قد تزايدت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	- الارشاد والتدريب	برنامج التنمية الزراعية
	- تنفيذ المشاريع	
	- خدمات الوقاية والبيطرة	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الاهلي	تنفيذ المشاريع. الارشاد والتدريب	دراسات
مؤسسات القطاع الخاص	تنفيذ المشاريع. توفير المدخلات	ارشاد وبحوث وخدمات بيطرية
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	تمويل
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الامن الغذائي قد تزايدت

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	- دراسات وبحوث	
	- ارشاد وتدريب وخدمات بيطرية	
	- بيانات ومعلومات	
	- ضبط الجودة والنوعية	
	- الاجراءات والتراخيص	
المؤسسات الحكومية الاخرى	وزارة الاقتصاد الوطني	
	- تشجيع الصادرات	
	- اتفاقيات تجارية	
	- المواصفات والمقاييس	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الاهلي	تنفيذ المشاريع. الارشاد والتوجيه	دراسات وبحوث وخدمات فنية اخرى
مؤسسات القطاع الخاص	خدمات ما بعد الحصاد. وسائط النقل والتدرج والتعبئة	الاتفاقيات التجارية
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	المشاركة في المعارض
غيرها (حدد)		الجودة والنوعية

توزيع المسؤوليات

السياسة: تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
	- اعداد الدراسات	البرنامج الاداري
	- اعداد مسودات القوانين والأنظمة	
	- تحديد الأولويات مع الشركاء وتنسيق تنفيذها	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة التخطيط والتنمية الادارية	متابعة ودعم التنفيذ والتنسيق
	ديوان الموظفين	اعداد خطط التطوير الاداري والتدريب
	مجلس الوزراء	المتابعة والتقييم

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	دعم. مساندة. تدريب	دعم فني وتدريب
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	معلومات ودراسات
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
وزارة الزراعة	- اعداد دراسات وبرامج التطوير الاداري والتدريب	البرنامج الاداري
المؤسسات الحكومية الاخرى	- تنفيذ أنشطة التدريب	
	- توفير فرص التدريب في الداخل والخارج	
	- متابعة وتقييم الأنشطة التدريبية ونتائجها	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها؟)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	التدريب للمزارعين ومزارعي الثروة الحيوانية والموظفين	دراسات حول الحاجات التدريبية
مؤسسات القطاع الخاص	التدريب للموظفين وأصحاب العلاقة الاخرين	التمويل
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	الدعم الفني وتوفير المدربين
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: حفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والابداع في الزراعة

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	البرنامج الاداري
	- اعداد الدراسات والبرامج	
	- توفير المعلومات وتحديد الفرص الاستثمارية للشركات	
	- تمكين المزارعين والمساعدة في تأطيرهم وفق الفرص الاستثمارية	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الاقتصاد الوطني	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	هيئة تشجيع الاستثمار	الترويج للمشاريع الزراعية
		توفير الدعم الفني والمعلومات
		توفير البنية التحتية
	- ضمان المخاطر	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها؟)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الاهلي	توفير دراسات واستشارات	الانظمة والقوانين
مؤسسات القطاع الخاص	توفير التمويل، الدراسات، تحديد المشاريع للمشاركة	الدعم الفني
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	
غيرها (حدد)		

توزيع المسؤوليات

السياسة: تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

البرامج	الدور الرئيسي	المؤسسة	
(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها؟)		
البرنامج الاداري	- اعداد وتنفيذ البرامج الارشادية والتدريبية	وزارة الزراعة	المؤسسة الرئيسية
برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية	- حملات الرش والوقاية والتحصين		المؤسسات الحكومية الأخرى
	- تراخيص ومواصفات		
	- اجراء البحوث والدراسات		
	- ترويج وتسهيل الصادرات		

٢. المؤسسات غير الحكومية

الترتيبات المطلوبة	الدور الرئيسي	المؤسسة
(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	
		مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)
التدريب	توفير بعض الخدمات الارشادية والتسويقية	مؤسسات القطاع الاهلي
التمويل	التسويق وتوفير بعض الخدمات البيطرية والإرشادية	مؤسسات القطاع الخاص
الدراسات والبحوث	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	مؤسسات ومنظمات دولية
		غيرها (حدد)

توزيع المسؤوليات

السياسة: تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي والتأمين الزراعي

الهدف الاستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية تحتية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

اذكر اسم والدور الرئيسي او المؤسسات من داخل الحكومة او خارجها. التي تضطلع لدور محوري في تنفيذ السياسة

١. المؤسسات الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	البرامج
المؤسسة الرئيسية	وزارة الزراعة	(عبر أي برنامج برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسات الحكومية الأخرى	- اعداد الدراسات والبرامج	البرنامج الاداري
	- الارشاد والتدريب	برنامج تحسين الخدمات والبنية التحتية الزراعية
	- الشراكة مع القطاع الاهلي والخاص	
	- اصدار القوانين والأنظمة الناظمة	

٢. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي	الترتيبات المطلوبة
مؤسسات الحكم المحلي (بلديات ومجالس قروية)	(ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	(ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية؟)
مؤسسات القطاع الاهلي	المشاركة بالدراسات التمويل والتنفيذ	توفير البيئة المواتية والناظمة
مؤسسات القطاع الخاص	المشاركة بالتنفيذ والتمويل واعداد الدراسات	توفير الحوافز والضمانات
مؤسسات ومنظمات دولية	المساعدة في توفير التمويل وتنفيذ البرامج وبناء القدرات	
غيرها (حدد)		

ملحق ج: أعضاء الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي «صمود وتنمية»

وكيل وزارة الزراعة - منسق الفريق
رئيس فريق منظمة الاغذية والزراعة للام المتحددة
وزارة التخطيط والتنمية الادارية
وزارة المالية
وزارة الاقتصاد الوطني
وزارة الحكم المحلي
وزارة العمل
وزارة شؤون البيئة
سلطة المياه الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
معهد الابحاث التطبيقية (أريج)
اتحاد الفلاحين والتعاونيين الفلسطينيين
مركز ابحاث الاراضي
الاغاثة الزراعية
مركز معاً التنموي
اتحاد لجان العمل الزراعي

م. عبدالله قاسم حلوح
د. عزام صالح
م. محمد طرشان
ا. محمد احمد زعرور
د. حازم شنار
م. رما شبيطة
م. اسماء محمد
د. عيسى موسى
م. هديل فيضي
م. شادية ابو الزين
م. نادر هرمات
م. محمود حسين
م. جمال طلب
ا. خليل شيحة
م. سامي خضر
م. خالد الهدمي



بدعم فني من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

وتمويل من الأتحاد الاوروبي